المراحل التطورية لعلم التفسير

رصدٌ للتدرّج الكَمِّيّ والتحوّل النمطيّ

إعداد

دكتور/ عبدالله رجب علي موسى

عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين بطنطا

جامعة الأزهر

المراحل التطورية لعلم التفسير – رصدٌ للتّدرّج الكَمِّيّ والتحوّل النمطيّ.

عبدالله رجب علي موسى
قسم التفسير وعلوم القرآن – كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا– جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني: abdomosa٢٠٢٠as@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى الرصد الوصفي للتصاعد الطبيعي المنطقي لتفسير القرآن، بحيث يناقش الأطوار الذاتيّة والانتقالات المرحليّة من الأدنى للأعلى، ومن الجزئية للكليّة، ومن الانحصار للتمدد والاتساع في جوانب المعرفة كيفًا وفي جانب الاستيعاب كمّا ومقدارا، وذلك كله في إطار ما يُعرف بـــــ(شخصيّة التفسير)كأنه ذاتٌ مُتشخِّصَة لها أطوارها وأساميها وأوصافها التي يختصّ ويتميّز بها كلّ طور عن الآخر. وقد اتبعت في بحثي المنهج الوصفي والتحليلي. وأهم النتائج التي توصلت إليها: أن العملية التفسيرية هي عملية مركّبة من عدة أدوات ومناهج متقاطعة، وليس منطلقا واحدا يَصدرُ عنه المفسِّر في تفسيره، بحيث يمكننا أن نقطع أن تفسيرًا ما يتمحّضُ لوصفٍ أو تصنيفٍ بعينه لا يخرجُ عنه البتة، بل الحاصل أننا حين نصنف المراحل ونُعيّن التقاسيم بحسب منطلقات المفسر في ممارسته، إنما نُصنّف ونُعيّن على أساس أن هذا المنطلق الذي صدر عنه هو منطلق رئيس وأغلبيّ متكرر لا أنه منطلق وحيد مطّرد. وأهم التوصيات: التنبيه على أن تقاسيم الممارسة التفسيرية وتصنيفاتها تزيد بكثير على ما جاء في هذا البحث، فيمكننا أن نضيف مراحل وأقسام على ما جاء في هذه الورقات التي لا تعكس إلا صورة أوّليّةً أغلبيةً، وهذه الأغلبية حاصلة في عناوين التقاسيم، وحاصلةٌ أيضا فيما مضامين كل عنوان وتقسيم؛ إذ إن الاستطراد في إنتاج تصنيفاتٍ جديدة لممارسات التفسير واكتشاف مراحل وأنماط أخرى لها لا يتأتى على الوجه اليقيني إلا إذا تأتّى الرصد الحصريّ لدواوين التفسير التي بين أيدينا ولن يتم هذا الرصد إلا بجردها جردا تاما لإنشاء دراسات موسّعة تتبع مناهجها ومساراتها وتكتشف التقاطعات المتشابه بين التفاسير.

الكلمات المفتاحية: مراحل– تطور– تفسير– تدرج–نمط –كمي–كيفي

The Developmental Stages of the Science of Interpretation: an Observation of the quantitative Progression and the Paradigmatic shift

Abdullah Rajab Ali Mousa
Department of Interpretation and Qur'an Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion and Advocacy in Tanta, al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: abdomosa٢٠٢٠as@gmail.com

The Abstract:

This research aims at the descriptive observation of the logical natural progression of the interpretation of the Holy Qur'an, so that it discusses the subjective phases and phased transitions; from the lowest to the highest, from the partial to the total, and from the confinement to the expansion and breadth in the aspects of knowledge in terms of quality, and in the aspect of comprehension in terms of quantity, all within the framework of what is known as (the "personality" of interpretation); as if it is a personified entity that has its phases, names, and characteristics that are specific to and distinguish each phase from the other. In this research, we made use of the descriptive and analytical approach. Among the most important results that we reached: that the process of interpretation is a complex process that contains several intersecting tools and approaches, and not a single principle from which the interpreter begins his interpretation, so that we can assure that an interpretation that stems from a specific description or classification does not deviate from it at all, but the result is that when we classify the stages and designate the divisions according to the principles of the interpreter in his practice. We classify and specify on the basis that this principle, from which he began, is a major and recurring principle, not that it is a single and continuous one. The most important recommendations: to point out that the divisions of

the process of interpretation and its classifications are much more than what was mentioned in this research, so we can add stages and divisions to what was stated in these few papers, which only reflect a preliminary dominant picture, and this dominance occurs in the titles of the divisions, and also in the contents of each title and division; as the continuity in the production of new classifications of interpretation practices and the discovery of other stages and patterns of them cannot be achieved with certainty unless we make an exclusive observation of the collections of interpretation that we have, and this observation will not be made without a complete scanning to create extensive studies that follow its methods and paths and discover similar intersections between interpretations.

Key words: Stages – Development – Interpretation – Progression – Paradigm – Quantitative – Qualitative.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

=الحمد لله الذي جعل للأشياء مراحل وأطوارا، وأمضى بالتدريج سُنَنَه في كونه أقضيةً وأقدارا، ووضعَ الميزان وأنزل القرآن تنجيمًا وإسرارا، وعلّم الخلْقَ هُنيهةً هُنيهةً ما كلّفهم به تبشيرا وإنذارا، ولم يباغتهم بما جَنَوا عجلةً وأمهلهم فُسحةً واصطبارا، فكان فِعلُه في كونه ومُلكه إيجادا ثمّ ميلادا ثم استواءً ثم نضوجا وكُبَّارا.

وبعد

=فإن تَرقّيَ الأشياء وتطورها وانتقالها من مرحلة لمرحلة سنّة لازمةٌ، وضرورةٌ ثابتة لكلّ ما من شأنه القابليّة والاستعداد للتفاعل والتأثير، ولا يكون هذا إلا لِما اشتمل على قوّة الحياة حقيقةً أو حُكما، فإذا كانت الكائنات قد اشتملتْ على قوّة الحياة حقيقةً وحِسّا، فإن العلوم والفنون النافعة قد اشتملتْ على قوّة الحياة حُكْما ومعنى، فالعلوم بأضرابها وأجناسها لها قابليّة التفاعل والتأثير، ولكنه تأثير يتطاوع مع عالم الأفكار وتفاعلٌ تظهرُ ثمرتُه بما ينضاف إليها من إسهامات معرفيّة يتطوّر بها بناؤها وأصولها حتى تدخل في أطوار النضوج والكِبَر كما يدخل إليها المولود بعد عُمُرٍ من الاستجابة لمؤثرات النموّ وإمدادات الحياة المتجددة.

=ولّما كان عِلْم التفسير أحدَ أهم العلوم وأكملها أثرًا لتعلّقه ببيان الوحي الشريف الذي هو موضوع الهدايات ومنبع النورانيّات ومصدر حياة القلوب والعقول كان بذلك عِلْمًا حيّا ينبض بالحركة ويستأهل للتجديد والتطوير، فهو أوْلى العلوم بذلك وأظهرها في هذا المعنى وأمْكَنُها منه، فالقرآن حيٌّ سمّاه الله رُوحًا وما تعلّق بالحيّ كان حيًّا= إذن فالتفسير كذلك لتعلّقِه بذلك.

=ومِنْ ثَمّ جاء هذا البحثُ ليرصد المراحل التطوّريّة في تفسير القرآن العظيم وهو رصدٌ لدورة حياةٍ كاملة –كما أحبّ أن أعبّر عنه– للمراحل التي انطلق منها وتدرّج

إليها علم التفسير حتى شبّ واستوى وبلغ من الكِبَر ما بلغ، وهذا الرصد سيتّجه إلى التفسير في تطوّره النمطي أو الكيفي ثم يمتدّ إلى تطوّره الكمّي أو المِقْداري على النحوّ المُبيَّن في تقسيمات الدراسة بإذن الله.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

الرصد الوصفي للتصاعد الطبيعي المنطقي لتفسير القرآن، بحيث يناقش الأطوار الذاتيّة والانتقالات المرحليّة من الأدنى للأعلى، ومن الجزئية للكليّة، ومن الانحصار للتمدد والاتساع في جوانب المعرفة كيفًا وفي جانب الاستيعاب كمّا ومقدارا، وذلك كله في إطار ما يُعرف بـــــ(شخصيّة التفسير) كأنه ذاتٌ مُتشخِّصَة لها أطواراها وأساميها وأوصافها التي يختصّ ويتميّز بها كلّ طور عن الآخر.

إشكالية البحث:

يُعنَى هذا البحث بحل معضلة تأطير التفسير كعلمٍ له حدوده ومراحله التي تكشف عن أنماطه الوصفية ومَدارسِه المنهجية التي مَرّ بها أو طرأت عليه، فيجيب البحث عن سؤالين يمتدان في مكوّنات البحث كلّه: سؤال عن هيئة علم التفسير في نشوئه وانتهائه، كيف كانت؟ وسؤال عن مقدار هذا العلم وكمّه، كَمْ هو في مِقداره وحجمه عبر نشوئه وما انتهى إليه، والغرض: رسم تصوّرٍ لشخصية التفسير كعلمٍ له أطواره وملامحه نستطيع من خلالها التصنيفَ الدقيق للتباينات الحاصلةِ في مَدارسِه ومناهجه، لنكون أكثر وعيًا وتحديدا لطبيعة الممارسة التفسيرية عند أصحابها من أهل التفسير ومدى الفروق الحاسمة بين تلكم الممارسات والتطبيقات.

الدراسات السابقة:

لم أجد في المعهود عندي عنوانا بهذا التحديد، ولا مضمونا مستقلا لهذا الجمع، ومع ذلك فأنا لستُ أبا عُذْرتِها ولا أدّعي سبْقًا في ذلك، بل أنا مُتحرٍّ للتفاريق المبثوثةِ في أثناء المصادر ومُقدماتها مما يؤرخ للتفسير ويرصده، وآخِذٌ بأشتاتٍ متشعِبةٍ لأجمعها في

زمامٍ واحد، مُحاوِلا قدر الطاقة أن أستنتج وأضيف وأنا أضع اللّبِنةَ بجوار أختها مما يُناسبها ويتماسك معها، وفي مصادر البحث المثبتة في آخره ما يدلّ على ذلك، وغُنيةٌ عن ذكرها أو تكرار شيء منها هاهنا.

منهج البحث:

المنهج الوصفي والتحليلي

تقسيمات الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث أن يتكوّن من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على: ما تميزت به الدراسة– منهج البحث– وخطته.

التمهيد: ويشتمل على:

أولا: تعريف التطوّر.

ثانيا: تعريف علم التفسير والمقصود به في البحث.

أولا : (التدرج الكَمّيّ) وفيه:

المبحث الأول: التطور من تفسير المفردات والغوامض لتفسير الطائفة من الآيات.

المبحث الثاني: التطور من الأجزاء التفسيرية/ للتفسير الكلي الاستيعابي

ثانيا : (التحوّل النمطي) وفيه:

المبحث الثالث: التطور من التفسير بالمأثور للتفسير بالرأي

المبحث الرابع: التطور من تفسير المعاني إلى التفسير الزائد على المعاني.

ثم التّتِمّة والخاتمة

التمهيد

تعريف ببعض مفردات البحث

أولا : تعريف التطور:

(التطوُّر) هو مصدر(تَطَوّرَ)، و(تَطوّرَ) هو مُطاوع الفعل(طوّر)= يُقال: طوَّرَهُ فتطوّر، ومثله في المطاوعة: هداه فاهتدى، وكسره فانكسر. وأصله من الثلاثي(طَوَرَ) ومنه الطّوْر، "والطَّاءُ وَالْوَاوُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، وَهُوَ الِامْتِدَادُ فِي شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ"(١). والطَّوْر: الحالُ، وَجَمْعُهُ أَطْوارٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْواراً؛ مَعْنَاهُ ضُرُوباً وأَحوالًا مُخْتَلِفَةً(٢)والأَطْوارُ: الحالاتُ المختلفةُ والتاراتُ والحدودُ، واحدُها طَوْرٌ (٣). فالتطور إذن هو: التنقل من هيئة وحال إلى غيرهما (٤). وكذلك هو: المراحل التي مرَّ بها (٥) الشيء. فكل تغّير تدريجي يطرأ على بنية الأشياء أو أنماطها أو عوارضها أو نظامها يُقال له التطوّر(٦) ومن عائلة هذا اللفظ وزنا ومعنى: التحوّل، وهو مطلق الانتقال من شيء إلى شيء.

ثانيا : تعريف التفسير:

أصل التفسير من (فَسَر)، قال الجوهري: الفَسْرُ: البيانُ (٧). فالْفَاءُ وَالسِّينُ وَالرَّاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تَدُلُّ عَلَى بَيَانِ شَيْءٍ وَإِيضَاحِهِ(٨). وليس(فسر) مقلوبا عن (سفر)، لأن

---

١ مقاييس اللغة (٣/ ٤٣٠)

٢ لسان العرب (٤/ ٥٠٧).

٣ المصدر السابق (٤/ ٥٠٧).

٤ التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٩٩)

٥ معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٥٧٥).

٦ ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٥٧٠)

٧ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٧٨١).

٨ مقاييس اللغة (٤/ ٥٠٤).

دعوى القلب خلاف الأصل، واللفظ على أصله من الترتيب، وإن كان بين اللفظين تقارب في المعنى، إلا أن مناط المعنى فيهما غير متقارب. قال الألوسي" التفسير تفعيل من الفسر وهو لغة البيان والكشف والقول بأنه مقلوب السفر مما لا يسفر له وجه "([1]).

وفي الاصطلاح له تعاريف شتى بعضها وافق القدر اللغوي الذي هو الاقتصار على بيان معنى آيات القرآن([2])، وبعضها زاد على هذا القدر في تعريفه، كالزركشي والجرجاني وأبي حيان وغيرهم([3])، ومناط البحث هاهنا ليس تحرير هذا الخلاف الاصطلاحي، بل الغرض التنبيه على المقصود من التفسير في إجراءات هذا البحث، وهذا المقصود لن يخرج عن أفراد مجموع هذه الاصطلاحات بلا ريب.

والذي أقصده بالتفسير هاهنا، هو الممارسات التفسيرية الحاصلة من المفسرين في التفاسير، وليس في أي فرع آخر كمصنفات علوم القرآن وما يلتحق بها من الفروع الأخرى للمؤلفات القرآنية، ونحو ذلك، بل المراد فقط التفسير الحاصل في التفاسير، سواء كان هذا التفسير يتعلق بالكشف عن المعنى المراد من الكلمة أو الجملة، أو يستطرد على المعنى المراد فيضيف النكات والهدايات ونحو ذلك من أنماط القدر الزائد على المعنى، وسواء كان هذا المعنى يرِد من جهة المطابقة التركيبية وهو بيان المعنى المرادف للآية الذي هو ظاهر التفسير، أو المطابقة الإفرادية التي تتعلق بالمعنى اللغوي للكلمة واللفظ القرآني من غير تَقَصُّدٍ لمعنى السياق والتركيب، أو يَرِد من جهة ما يؤول إليه النص أو يدل عليه بدلالة عموم أو خصوص أو مفهوم أو مخالفة وهو مُرادٌ أصالةً، أو يرد من جهة حكاية السياق وكلمته وهو غير مراد أصالةً بل تَبَعًا وهو الاستنباط

---

[1] روح المعاني (١/ ٥)

[2] كالكافيجي ومساعد الطيار. ينظر: التيسير في قواعد علم التفسير للكافِيجي(١٢٤، ١٢٥). ويُنظر: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر لمساعد الطيار (٥١).

[3] ينظر: البحر المحيط لأبي حيان(٢٦/١)، والبرهان للزركشي(١٣/١).

الإشاري بشرطه الصحيح([1]). فالخلاصة: أن التفسير هاهنا هو بمعناه العام الحاصل في جميع أنماط الاشتغال التفسيري على نحو ما سبق، ويلتحق بذلك نمط ما يسمى بالتفسير الحديث([2])، وهي الكتابات التفسيرية التي لا تتقصّد بيان المعنى وضبطه، بل مقصدها القدر الزائد على المعنى، ويظهر ذلك في الكتابات التفسيرية المعاصرة التي تُعنى بتطبيقاتٍ فكرية متشعّبة لإصلاح الواقع ومعالجة المستجدات([3]).

وعليه: فالمفهوم الكلي لعنوان البحث: [المراحل التطورية لعلم التفسير= رصد للتحوّل النمطيّ والتدرج الكميّ]= أي: المراحل الانتقالية والتغيُّرات التدريجية التي طرأت على التفسير من الناحية النمطية(التحوّل النمطي)، "والنمط: هو الضرْب من الضُّروب والنوع من الأنواع. يقال: ليس هذا من ذلك النمط أي من ذلك النوع والضرْب، يقال هذا في المتاع والعلم وغير ذلك"([4])، والمراد بالتحول النمطي: التوصيف الكيفي للتحوّل، والمراد بالتدرج الكمّي: التوصيف المِقداري كَمًّا للتحول المنوط بالتفسير والتفاسير.

---

[1] ينظر: في تحرير الفرق بين مصطلحات التفسير والتأويل والإشارة كتاب: جدل التفسير(اللغوي. السياقي. الإشاري)ص(٤٨).

[2] تعريفه بعده. ومن أمثلة التفسير الحديث: التفسير البياني لعائشة عبدالرحمن، وكتابات العقاد عن المرأة والإنسان في القرآن لعباس العقاد .. إلخ

[3] يراجع: اتجاهات التجديد في تفسير القرآن(ص:٩٨،٦٣،٥، ١٨٧)، الفكر الديني في مواجهة العصر-دراسة تحليلية لاتجاهات التفسير في العصر الحديث(٩٩)، التفسير والمفسرون للذهبي(٣٦٣/٢وما بعدها).

[4] لسان العرب (٧/ ٤١٧).

المبحث الأول

التطور من تفسير المفردات والغوامض لتفسير الطائفة من الآيات.

المطلب الأول: تفسير الغوامض والمفردات

هذه هي مرحلة التفسير الأولى، ومنطلَقُه الأساس، ولَبِنَتُه الجِذريّة؛ وقد كان زمن هذه البداية في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن هذا تفسيرا بالمعنى المنهجيّ الاصطلاحيّ المعاصر، بل كان مجرد بيانٍ على قدر الحاجة، وهذا البيان إما مصدره أن يُبادر الصحابة بالسؤال عن المعنى لعدم معرفةٍ أو استشكال، ، أو يسبقهم رسول الله للبيان من غير سؤال لِما في القدر المُبيّن من احتمال أو إبهام أو عموم أو إجمال يحتاج لتحديد وإيضاح فلا يستقلّ ذهنٌ بمعرفة المراد منه إلا بتعيينه والتصريح به.

فمن الأوّل والذي سأل الصحابة عنه: قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢ ﴾ الأنعام: ٨٢ فعن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه قال: لما نزلت ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ... ﴾ شقّ ذلك على المسلمين فقالوا: يا رسول الله أيّنا لم يظلم نفسه؟ قال: «ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه (يا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)"([1]).

فكان هذا بيانا لما غُمُضَ فهمه وأشكل في الأذهان([2]).

ومن الثاني والذي بادر الرسول ببيانه من غير سؤال: قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ﴾ الأنفال: ٦٠.

---

[1] أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: {ولقد آتينا لقمان الحكمة} (٤/ ١٦٣)، رقم ٣٤٢٩.

[2] وسبب الاستشكال هاهنا: بُعد إدراك المراد من اللفظ، لاستعماله في معنى خاص ونحوه غير المعنى المعهود لكل أحد، فيحتاج إلى تعيين الشارع وبيانه.

عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي"([1]).

فكان هذا بيانًا لمفردات بعينها وليس بيانا مستقصيا لأجزاء الآية جميعا

والذي يتتبع المرويات التي وردت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التفسير سيجدها لا تخرج عن:

إما إجابة لسؤال دعاه استشكال وغموض، وإما بيان لشيء في الآية يحتاج لبيان، وبيان هذا القدر إما بيان لمعنى مفردة من المفردات رأساً، كما في تفسير القوة، أو بيان يحوم حول جزء بعينه في الآية. كما في قوله تعالى: (ما جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلا سائِبَةٍ وَلا وَصِيلَةٍ وَلا حامٍ) فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رأيت جهنم يحطم بعضها بعضا، ورأيت عمرا يجرّ قصبه، وهو أول من سيّب السوائب»([2]) فبيانه صلى الله عليه وسلم هاهنا لم يتجه إلى (السائبة) بل إلى شيء يتعلق بهذا الجزء ويحوم حوله.

---

[1] أخرجه مسلم كتاب الإمارة (٣/ ١٥٢٢)، رقم ١٦٧ - (١٩١٧)

[2] أخرجه البخاري كتاب تفسير القرآن باب {ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة (٦/ ٥٥) ٤٦٢٤ وأخرجه مسلم كتاب الكسوف (٢/ ٦١٩) ٣ - (٩٠١).

وسبب انحصار التفسير في عموم هاتين الحالين([1]):

١ – أن الصحابة كانوا لا يسألون إلا إذا احتاجوا لذلك، ولم يكن سؤالهم الرسولَ صلى الله عليه وسلم لأجل الترف العقلي أو الفضول من غير داع.

٢ – أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا مناطَ الخطاب بالوحي وهم عربٌ خُلّص يعقلون اللسان العربي وتجري دماؤهم بفهمه ودرايته، فما خفي عليهم منه أقلّ بكثير مما استبينوه ووعوه.

ولذلك يقول ابن خلدون: اعلم أنّ القرآن نزّل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم فكانوا كلّهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه. وكان ينزّل جملا جملا وآيات آيات لبيان التّوحيد والفروض الدّينيّة بحسب الوقائع. ومنها ما هو ومنها ما هو في أحكام الجوارح، ومنها ما يتقدّم ومنها ما يتأخّر ويكون ناسخا له. وكان النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم هو المبيّن لذلك كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ النحل: ٤٤ فكان النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم يبيّن المجمل ويميّز النّاسخ من المنسوخ ويعرّفه أصحابه فعرفوه وعرفوا سبب نزول الآيات ومقتضى الحال منها منقولا عنه([2]).

---

[1] هناك أحوال أخرى ذكرها المتخصصون غير هاتين الحالتين، لكن هذه الصور لا تعدو أن تكون تفريعات مُفصّلة ومُشَقَّقَة مَرَدّها في النهاية لحالتي: سؤال الصحابة لعدم المعرفة أو الاستشكال، أو ابتدار النبي صلى الله عليه وسلم لهم من غير أن يسألوا. وقد آثرت ذكر أصل الحالين دون تشقيقاتها وذكر أمثلتها اكتفاءً بالأصل العام في الحالين والتمثيل عليه بمثال ومثالين. وللتفصيل ينظر: سؤالات الصحابة للرسول واستشكالاتهم في التفسير(١/٨٧، وما بعدها). وكذلك «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ١٩٥).

[2] تاريخ ابن خلدون (١/ ٥٥٤).

المطلب الثاني: تفسير الطائفة من الآيات.

والمراد بذلك: بداية القصد إلى تَتَبّع آيات القرآن آية آية قصدا لتفسيرها والإتيان على بيانها، وقد كان ذلك في عهد الصحابة لا سيّما من انتهت إليه المرجعيّة في التفسير منهم كابن عباس وابن مسعود وأنس بن مالك، فكان الصحابيّ يَعمد إلى الطائفة من الآيات في مجلسٍ له فيذكر ما فيها من العِلم والرواية لتلامذتِه.

والطائفة من الآيات: يدخل فيه السورة وما هو دون ذلك مما يُطلَقُ عليه: جَمْعٌ من الآيات([1]).

فالمجالسُ التي ثبتَ عن الصحابة عقدُها وما دار فيها من التحديث بالتفسير تجعلنا نقول: إن التفسير قد أخذ شكلا جديدا يختلف عن شكله السابق في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فبعد أن كان بيان القرآن يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا جدّتْ الحاجة للبيان واقتضتْ المناسبة لتفسير القدر الذي تعتوره هذه الحاجة، صار بيان القرآن يصدر في مجلْسٍ يُرصَدُ فيه طائفةٌ وجملةٌ من الآيات تُعرَضُ للتفسير والمدارسة وإن لم تكن الحاجةُ هي نفْسَ الحاجةِ التي دفَعتْ للبيان النبويّ.

وفرقٌ آخر: هو أن هذه المجالس تعطينا الفكرة عن بداية التأسيس لقصد القرآن بالتفسير تتبعا لآياته على الترتيب بدافع التبليغ والتعليم، ولو من غير استشكال أو حاجة تضطر إلى الجواب بالبيان.

والدليل على ذلك: أنه " كانت لابن عباس مجالس عامة يفسر فيها القرآن للناس، على نحو ما فسر سورة البقرة، وفي رواية سورة النور في موسم الحج، وله بعد ذلك جلسات مع خاصة تلامذته يفسر لهم القرآن "([2]).

---

[1] وقد يدخل فيها القرآن الكله بحسب ممارسة المجموع -ويحتاج إلى تتبع- لا بحسب الاعتبار الفردي

[2] محاضرات في علوم القرآن - غانم قدورى (ص: ١٧٤). ويُنظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٣/ ٣٥١)

و عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: وَلَقَدْ كُنَّا نَحضُرُ عِنْدَهُ، فَيُحَدِّثُنَا العَشِيَّةَ كُلَّهَا فِي المَغَازِي، وَالعَشِيَّةَ كُلَّهَا فِي النَّسَبِ، وَالعَشِيَّةَ كُلَّهَا فِي الشِّعْرِ([1]).

قال عمرو بن دينار: ما رأيت مجلسًا قط أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس للحلال والحرام وتفسير القرآن والعربية والشعر والطعام، وقال عكرمة: قال ابن عباس: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب([2]).

ومع ذلك فإن هذه المجالس العلمية رغم التنوع الحاصل فيها بين حقول العلوم– كما سبق– فإن تفسير القرآن فيها لم يكن استيعابيا، بحيث لم يأت المُفسِّر من الصحابة – كابن عباس رضي الله عنهما– على القرآن كله آية آية وسورة سورة، بل غاية الأمر أنه كان يصطفي من السورةِ آياتٍ، ويصطفي من القرآنِ سورةً، كما في النقْل السابق: أنه فسّر سورة النور في موسم الحج وسورة البقرة. ومع ذلك فأستطيع أن أقول: إن هذا كان أيضا على جهة الاصطفاء لما هو مشكِلٌ وغريب لا أنّه يَطَّرِدُ في السورة من أولها إلى آخرها بيانًا وتفسيرا. والدليل على ذلك: ما أخرجه البيهقي في (مناقب الشافعي) بسنده عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم يقول: سمعت الشافعي يقول: لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث([3]). وهذا نصٌّ يُعضُّ عليه بالنواجذ، وإن كان في بعض رجاله كلام، إلا أنه يمكن الاعتماد عليه فيما نحن بصدده؛ فإن البيقهي إن روى مالا يَصِح مطلقا يُبيّن، فإنّ له شرطا في عامة كتبه أنه لا يُثْبِتُ ما غلب على ظنه أنه كذِب، يقول البيهقي: " وأنا على رسم أهل الحديث، أحب إيراد ما أحتاج إليه من المسانيد والحكايات بأسانيدها، والاقتصار على ما لا يغلب على القلبِ كونه كذبا"([4])، خصوصا

---

[1] سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٣/ ٣٥٠)

[2] غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٤٢٦)

[3] مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٢٣).

[4] شعب الإيمان(١/٨٤)

أن هذا النص ليس بحديث مرفوع، فيمكن أن يُغتفر في إسناده مالا يُغتفر مِثلُه في الأحاديث، وعموما فإن إسناد هذا النص المروي عن الشافعي ظاهره الصحة أصلا، بغض النظر عن شرط البيقهي المذكور وقاعدته في مروياته.

وأما خبر مجاهد بعرض القرآن على ابن عباس المعروف المشهور، والذي يُوهِم أن ابن عباس فسّر له القرآن الكريم كله آية آية، مما قد يُحتجّ به على أن تَقَصُّد القرآن بالتفسير على طريقة التتبع والاستيعاب قد حصلتْ في عصر الصحابة والتابعين بدليل ما جرى بين مجاهد وابن عباس رضي الله عنهم فيما روي عن مجاهد أنه قال: "عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات([1]) ، أوقفه على كل آية ، أسأله فيما نزلت ، وكيف كانت "، وفي لفظ: "أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها"، فقوله: "أوقفه عند كلّ آية"= مُشْعِرٌ بتفسير القرآن كله، والأمر عند التحقيق ليس كذلك!

وتحقيق المسألة: أن خبر مجاهد بعرض القرآن على ابن عباس معروف مشهور. إلا أن زيادة "أوقفه على كل آية.. إلخ" رواها الحاكم والدارمي من طريق محمد بن إسحاق. واختُلف على محمد بن إسحاق: فرواه محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن أبان (بالعنعنة) عند الدارمي. وخالفه المحاربي فرواه عن محمد بن إسحاق سمع أبان (بالتصريح بالسماع) عند الحاكم. إلا أن المحاربي الذي روى عن ابن إسحاق التصريح بالسماع هو نفسه متهم بالتدليس وإن كان ثقة في نفسه، فلا نأمن أن يكون دلس بينه وبين ابن إسحاق أحد الضعفاء. ولذلك لا نعوِّل على تصريح ابن إسحاق بالسماع الذي أتى من جهته، ويبقى الريب حاصلا في عنعنة ابن إسحاق عن أبان لتدليسه، فلا يمكن الجزم حينئذ بتصحيح تلك الزيادة. أعني زيادة "أوقفه على كل آية... إلخ". وعليه: فزيادة "أوقفه على كل آية" رواها ابن إسحاق بالعنعنة عند الدارمي، وتصريحه بالسماع عند

[1] وأما ما رواه الفضل بن ميمون عن مجاهد بلفظ: "عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة.."، فهذا الخبر منكر. الفضل بن ميمون منكر الحديث.

الحاكم لا يكفي لأنه من رواية المحاربي عنه بالعنعنة والمحاربي نفسه متهم بالتدليس، ففي تصحيح تلك الزيادة نظر.

وأما خبر: ابن أبي مليكة، قال: "رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه فيقول له ابن عباس: اكتب، قال: حتى سأله عن التفسير كله"، فهو لا يدل على تفسير القرآن كله، لأنه لم يقل: سأله عن القرآن كله، بل سأله عن التفسير كله، أي: مما يحتاج إلى تفسير، ولا ريب أن مجاهد رحمه الله لم يكن محتاجا إلى تفسير كل آية في القرآن! فلا يقول أحد إن أفراد الدائرة العلمية في هذا الأوان كان خافيا عليهم تفسير القرآن كلّه لكي يسألون عنه كله، فضلا عن أن يكون ذلك في أكابر تلاميذ ابن عباس كمجاهد رحمه الله! فيؤول معنى ذلك: أنه قد سأله عن التفسير كلّه فيما يُشكِل عليه منه.

المبحث الثاني

التطور من الأجزاء التفسيرية لبعض السور/ للتفسير الكلي الاستيعابي [١]

فيما سبق أشرت إلى أن التفسير تطور من تفسير المفردات والغوامض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مع صحابته رضي الله عنهم إلى تفسير طوائف الآيات في عهد الصحابة مع تلامذتهم وفي مجالسهم التي كانوا يتقصدون فيها إلقاء التفسير وتعليمه، ومما ينبغي التنبيه عليه هاهنا أن المقصود من تفسير الغوامض والمفردات لا يعني تَقَصُّد تلك المفردات بالتفسير مفردة مفردة، فضلا أن يكون انفصالٌ عن معنى التركيب للجملة القرآنية، لا، بل يعني أن تلك المفردات كانت تفسّر في مواقعها التركيبية كآحاد مُشْكَلَة أو كأفراد مُعيَّنة يلتحِق بها السؤالُ أو تقتضيها حاجةُ البيان، بخلاف التفسير بعد ذلك في عصر الصحابة فلم يظلّ أحاديًّا كلما سنح المقتضى، بل طرأ عليه معنى الممارسة والمدارسة وتَقَصُّد تبليغ التفسير كعِلْمٍ يُروَى وتُشَافَهُ به الناسُ في المجالس وإن بقي ذلك أيضا على القدر الذي تستدعيه حاجة الناس التي لم تَزَلْ مَلَكَاتُهم صحيحةً مُتماسكةً فلا تحتاج إلى كلّ شيء في التفسير بل تحتاج فقط إلى بيان ما فاتها من المعرفة التفسيرية، وما فاتهم إلا قليل، فالبيان على مقداره وحجمه.

ومما لا يخفى عِلمُه: أن البيان التفسيري للقرآن الكريم بدأ بمرحلة التلقي والمشافهة، أما في عصر النبي ﷺ، فهذا واضح من خلال سؤال الصحابة لرسول الله ﷺ، أو من خلال مبادرته هو ببيان القرآن لهم، ولم يكونوا–طبعا– يكتبون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا غير القرآن لورود النهي المعروف في ذلك. وأما في عهد المفسرين من الصحابة، فقد أخذ التفسير –كما سبق– شكلَ المجالس المنتظمة(٢)، وغير

---

١ ويشتمل هذا كما سيأتي على التدرج من التفسير الشفوي الجزئي إلى التفسير الجزئي المكتوب، ثم إلى التفسير الكلي المكتوب.

٢ وقصدي من المجالس المنتظمة هي التي يحصل فيها تفرغ من المفسر لتلقين طلابه وإقباله عليهم بالتبليغ والبيان

المنتظمة([1]) في تلقي العلوم والتي منها التفسير كما حصل لأسبقهم شأوا في ذلك أعني ابن عباس رضي الله عنه، وإن كانت هذه المجالس قد عُقِدت على نحو خاص حتى من قبل ابن عباس، مع مشاركة ابن عباس فيها بشيء من التأويل. فمن ذلك مجلس عمر –رضي اللَّه عنه– مع أشياخ بدر، وإدخالُه ابنَ عباس عليهم يتأوّلُ لهم سورة النصر([2]). وعن ابن زيد قال: "كان عمر بن الخطاب إذا صلى السُّبْحة وفرغ دخل مِرْبدًا له، فأرسل إلى فِتْيانٍ قد قرؤوا القرآن، منهم ابن عباس، وابن أخي عُيَيْنة، قال: فيأتون فيقرؤون القرآن ويتدارسونه، فإذا كانت القائلة انصرف. قال: فمروا بهذه الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ البقرة: ٢٠٦ ، ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ البقرة: ٢٠٧ ، فقال ابن عباس، لبعض من كان

---

[1] ووصفي المجالس بغير المنتظمة يتمثل في صورتين: الصورة الأولى: دعوة المفسِّر الناسَ لسؤاله في التفسير، وقد صدر ذلك عن غير واحد، فعن علي رضي الله عنه قال: " سلوني عن كتاب اللَّه؛ فإنه ليس من آية إلا وقد عرفت بليل نزلت أم بنهار، في سهل أم في جبل" أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢/ ٣٣٨. فقال: "ألا أحد يسألني عن القرآن فواللَّه لو أعلم اليوم أحدًا أعلم مني به، وإن كان من وراء البحار، لأتيته". فقام عبد اللَّه بن الكواء فقال: من الذين بدلوا نعمت اللَّه كفرًا وأحلوا قومهم دار البوار؟ فقال: "مشركو قريش" أخرجه ابن أبي حاتم ٤٧/ ٢٢٧. وعن ابن عباس قال: "إني أصبحت طيب النفس فسلوني عن أشياء من سورة البقرة وسورة يوسف" المعرفة والتاريخ ١/ ٤٩٤. ومن التابعين: سعيد بن جبير قال: "سلوني يا معشر الشباب فإني قد أوشكت أن أذهب من بين أظهركم" المعرفة والتاريخ ١/ ٧١٣. وينظر أيضًا: ابن جرير ١٣/ ٦٩٤. وفي أتباع التابعين: مقاتل بن سليمان ورد عنه مُسآءلةُ الناسِ أن يسألوه. ينظر: تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٤٦. الصورة الثانية: مُسآءَلَةُ الناسِ للمفسِّر فيجيبهم إذا سألوه: كسعيد بن المسيب الذي كان لا يفسِّر شيئا من القرآن حتى يبتدره الناس بالسؤال. وذلك كسؤالات قتادة له، فقد أقام عند سعيد بن المسيب ثمانية أيام، فقال له في اليوم الثامن: "ارتحل يا أعمى، فقد نزفتني" ابن سعد في طبقاته ٧/ ٢٣٠. وهذا هو السبب في أن قتادة من أكثر من روى تفسير سعيد بن المسيب. ينظر: تفسير التابعين ١/ ٣٥٢. وكذلك ما ذكره أبو بكر بن عياش عن عطاء بن أبي رباح أنه كان لا يقول في القرآن حتى يُسئل! ينظر: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٥. وقد أخذ عنه ابن جريج التفسيرَ مُسآءلة، ولذلك مرويات ابن جريج عن عطاء أكثرها مُصَدَّرٌ بقوله: سألت عطاء عن كذا. ينظر: تفسير التابعين ١/ ١٨٥ – ١٨٦، ١٩٤.

[2] أخرجه البخاري ٤٢٩٤

إلى جنبه: اقتتل الرجلان. فسمع عمر ما قال، فقال: وأيُّ شيء قلتَ؟ قال: لا شيء يا أمير المؤمنين. قال: ماذا قلت؟ اقتتل الرجلان؟ قال: فلما رأى ذلك ابن عباس، قال: أرى هاهنا مَنْ إذا أُمِر بتقوى اللَّه أخذته العزة بالإثم، وأرى من يَشْري نفسه ابتغاء مرضاة اللَّه؛ يقوم هذا فيأمر هذا بتقوى اللَّه، فإذا لم يقبل وأخذته العزة بالإثم، قال هذا: وأنا أشتري نفسي فقاتله، فاقتتل الرجلان، فقال عمر: للَّه بلادك يا ابن عباس"([1]).

وكذلك مجلس عبد اللَّه بن مسعود رضي اللَّه عنه، فعن مسروق، قال: "كان عبد اللَّه يقرأ علينا السورة، ثم يحدثنا فيها، ويفسرها عامة النهار"([2])، ولكن لابن عباس مَزيّة التوسع والجامعيّة أكثر من غيره ولذلك ضربت به المثل من قبل؛ لأنه يعتبر أنموذجا كافيا في وصف حالة التفسير في عصره، فالتعبير به تعبيرٌ عن ظاهرة التفسير كيف كانت! وما مقدارها!

وأما المجالس العامة فقد كانت أكثر ما كانت لمتأخري الصحابة([3]) كعلي بن أبي طالب([4]) وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم أجمعين، وقد سبقت الإشارة لمجالس التفسير العامة لابن عباس رضي الله عنهما([5])،

---

[1] أخرجه الطبري٣/ ٥٨٨ – ٥٨٩، وفي الدر المنثور: "للَّه دَرُّك". والعرب تقول: "للَّه درُّ فلان، وللَّه بلاده". وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم القرشي العدوي المدني مولى عمر بن الخطاب أخو عبدالله بن زيد بن أسلم وأسامة بن زيد بن أسلم، كلهم ضعفاء، والسند إليه صحيح.

[2] أخرجه الطبري ١/ ٨٥

[3] فأبو بكر وعمر وعثمان لم يَرد عنهم فى التفسير إلا الترر اليسير، ويرجع السبب فى ذلك إلى تقدم وفاتهم، واشتغالهم بمهام الخلافة والفتوحات، أضف إلى ذلك وجودهم فى وسط أغلب أهله علماء بكتاب الله، واقفون على أسراره، عارفون بمعانيه وأحكامه، مكتملة فيهم خصائص العروبة، مما جعل الحاجة إلى الرجوع إليهم فى التفسير غير كبيرة. التفسير والمفسرون (١/ ٤٩).

[4] قال ابن عباس: «ما أخذت من تفسير القرآن فعن علي بن أبي طالب» المحرر الوجيز (١/ ٤١)

[5] ويُراجع قصة نافع بن الأزرق المشهورة وسؤالاته لابن عباس وهو في مجلسه يجيب الناس في صحن الكعبة. ينظر: المعجم الكبير للطبراني ١٠/ ٢٤٨

المطلب الأول: الكتابة الجزئية للتفسير والأجزاء التفسيرية.

أولا: الكتابة الجزئية للتفسير

١- شاع عند المتأخرين أن التفسير دُوِّن في بادئ أمره ضمن مرويات الحديث المدوّنة من غير استقلال، ثم استقلّ بعدُ، ففي (التفسير والمفسرون للذهبي ت ١٣٩٨هـ) يذكر أنه " بعد عصر الصحابة والتابعين، خطا التفسير خطوة ثانية، وذلك حيث ابتدأ التدوين لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكانت أبوابه متنوعة، وكان التفسير باباً من هذه الأبواب التى اشتمل عليها الحديث، فلم يُفرد له تأليف خاص يُفسِّر القرآن سورة سورة، وآية آية، من مبدئه إلى منتهاه، بل وُجد من العلماء مَن طوَّف فى الأمصار المختلفة ليجمع الحديث، فجمع بجوار ذلك ما رُوِى فى الأمصار من تفسير منسوب إلى النبى صلى الله عليه وسلم، أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين "([1]).

٢- وشاع أيضا أن التفسير إنما بدأتْ كتابتُه في عصر تابعي التابعين دون من تقدّمهم، فقد ذكر الزرقاني في مناهل العرفان، أن شعبة بن الحجاج(ت١٦٠هـ)، وسفيان بن عُيَينة(ت١٩٨هـ)، ووكيع بن الجراح(ت١٩٦) من أوائل المؤلفين في التفسير([2])، "ومعلوم أن هؤلاء الثلاثة كانت وفاتهم في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، بينما هناك من كتب في التفسير قبل ذلك"([3]).

فها هنا أمران شائعان غير دقيقين:

الأول: أن بداية تدوين التفسير كانت على غير استقلال، بل كانت ضمن تدوين الحديث.

الثاني: أن تدوين التفسير بدأ في عصر تابعي التابعين.

---

[1] التفسير والمفسرون (١/ ١٠٤).

[2] مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٨). وينظر: التفسير والمفسرون (١/ ١٠٤).

[3] نظرات في التفسير بالمأثور (ص٣٣).

وتحقيق الأمر: أن التفسير كُتِبَ استقلالا بصورة جزئيّة في عهد الصحابة حين تلقّى عنهم تلامذتهم من التابعين التفسيرَ، ففي الخبر السابق لأبي مليكة قال: "رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه فيقول له ابن عباس: اكتب، قال: حتى سأله عن التفسير، كله"([1]).

فهذا يدل على أمور:

١ – أن التفسير كُتِبَ منذ عهد متأخري الصحابة على أيدي التابعين.

٢ – أن التفسير دُوِّنَ استقلالا، وليس بادِئُهُ ضمن مرويات الحديث.

٣ – أن التدوين الاستقلالي للتفسير جرى على نمطٍ فرديٍّ شخصيّ، بمعنى أنّ مجاهد كان يُدوّن ذلك لنفسِه، وإنْ كان ذلك لا يمنع أنه قد حدّثَ منه ونقله لتلامذته بعد ذلك([2]).

٤ – أن ذلك يؤكد ما سبق تقريره من قبل مِنْ أن التفسير تطور إجرائيا من كونه مُمارسةً تَعرِضُ كلما عرضَتْ الحاجةُ إليه كما في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم مع صحابته، إلى كونه مُمارسَةً مُتَقَصَّدَة ومنتظمة، فإن قوله: " يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه ": مُشْعِرٌ بتفرّغ ابن عباس لبلاغِ التفسير، وأدلُّ من ذلك على ذلك: الأثر الذي مَرّ معنا من قول مجاهد: "عرضت المصحف على ابن عباس، ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته". فهذا يدل على تكرار المُجالسَةِ وانتظامها.

---

[1] أخرجه الطبري ١/ ٨٥

[2] يقول الحافظ ابن رجب: "والذي كان يُكتب في زمن الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفًا مرتبًا مُبوَّبًا، وإنما كان يُكتب للحفظ والمراجعة فقط، ثم إنه في زمن تابعي التابعين صُنِّفت التصانيف، وجمع طائفة من أهل العلم كلام النبي –صلى اللّه عليه وسلم–، وبعضهم جمع كلام الصحابة" شرح علل الترمذي ١/ ٣٤١

ثانيا: الأجزاء التفسيرية لمفسر واحد: ويشتمل هذا التطور المرحلي على أمرين:

١- التدوين الرسمي لِصُحُفِ التفسير

٢- الأمالي التفسيرية

يمكننا أن نعبّر عن هذه المرحلة المبدئية لكتابة التفسير- السالفة الذكر - بـــ (التدوين المتفرّق -غير المجموع- للتفسير)؛ لأنه "لم يكن مجموعا في مكانٍ واحد على هيئة كتابٍ أو صحيفةٍ واحدة"، ولو كان كذلك لنُقِلَ[١]، كما نُقِل عن سعيد بن جبير حكايةُ الأمرين معا، نُقِل عنه أنه كان يكتب لنفسه في الألواح، ونُقِل عنه أنه دوّن التفسير مجموعا في صحيفةً واحدة، فأما الأول: فقد روي عن سعيد بن جبير قال: "كنت أكتب عند ابن عباس في ألواحي حتى أملأها ثم أكتب في نعلي"[٢]...

وأما الثاني: فقد جاء في ترجمة: عطاء بن دينار: قال أحمد بن صالح: وتفسيره فيما يَروي عن سعيد بن جبير صحيفةً[٣].

وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عن عطاء بن دينار؟ فقال هو صالح الحديث، إلا أن التفسير أخذه من الديوان، فإن عبد الملك بن مروان كتب: يسأل سعيد بن جبير أن يكتب إليه بتفسير القرآن، فكتب سعيد بن جبير بهذا التفسير إليه، فوجده عطاء بن دينار في الديوان فأخذه فأرسله عن سعيد بن جبير"[٤]. وجدير بالذكر أن ابن أبي حاتم في تفسيره يروي نسخة تفسيرية عن سعيد بن جبير(ت: ٩٥ هـــ) من طريق ابن لهيعة عن عطاء بن دينار (ت: ١٢٦ هـــ).

---

١ وقد نقل عنه أماليه في التفسير وسياتي الحديث عنها ضمن هذه المرحلة التالية.

٢ العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد اللّه ١/ ٢٣١.

٣ تهذيب التهذيب لابن حجر(١٩٨/٧).

٤ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٣٢).

وراوية ابن أبي حاتم هذه التي تحكي المُكاتبة التي جرت من عبد الملك بن مروان إلى سعيد بن جبير بكتابة التفسير، هي المكاتبة الرسميّة الأولى لتدوين التفسير في جزءٍ أو صحيفةٍ أو نُسخةٍ أو مُصنّف، وبهذا تكون كتابة التفسير قد تطورت من كونها كتابة فرديّة شخصيّةً مُفرّقةً، إلى كونها كتابةً رسميّة لدولة الخلافة. وبهذا يمكن اعتبار صحيفة سعيد بن جبير هي أول جزء أو نسخة تفسيرية مدوّنة رسميّا في مراحل تطور علم التفسير التي نتلمّسُ أطوارها في هذا البحث.

ويدخل في هذه المرحلة أيضا: الأمالي التفسيرية، فقد أملى مجاهد التفسير على القاسم بن أبي بزة (ت: ١١٥ هـ)، وأملى الحسن البصري(ت ١١٠) التفسير على تلاميذه.

وبهذا يتضح عدم سلامة القول القائل: بأن "أول من عُرِف بتدوينه التفسير مفردا علي بن أبي طلحة(١٤٣) في صحيفته المشهورة التي رواها عن ابن عباس رضي الله عنهما، ثمّ ما وُجِد من جُزءٍ اشتهرتْ نِسبته لأبي رَوْق([1]) عطية بن الحارث الهمداني([2])، وهكذا الأجزاء الثلاثة التي يرويها محمد بن ثور الصنعاني(ت في حدود ١٩٠هـ)([3])، عن عبدالملك بن جريج(ت في حدود١٥٠هـ) "([4]).

والخلاصة: « أنه ظهرت في عصر التابعين نسخ التفسير المضمومة في كتب مستقلة، مروية بإسناد واحد عن أحد مفسري الصحابة أو التابعين، ثم جاء نقلة التفسير من أتباع التابعين ومن بعدهم فرووا تلك النسخ وجمعوها، ثم جزؤها ورتبوها على

---

[1] ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٣٨)

[2] ذكره ابن سعد في طبقاته(٦/٣٤٨)، في الطبقة الخامسة من طبقات التابعين في الكوفة، ووفياتهم في حدود ١٥٠هـ.

[3] ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٣٨)

[4] نظرات في التفسير بالمأثور (ص٣٧)

ترتيب سور القرآن وآياته في مصنفات شاملة، فكانت اللبنة الأولى والمصادر الرئيسة لكتب التفسير المأثور الشاملة»([1]) كما سيأتي في المطلب التالي.

ثالثا: الأجزاء التفسيرية لمتعددٍ من نُسَخِ وصحائفِ التفسير:

يقول الحافظ ابن رجب: "والذي كان يُكتب في زمن الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفًا مرتبًا مُبوَّبًا، وإنما كان يُكتب للحفظ والمراجعة فقط([2])، ثم إنه في زمن تابعي التابعين صُنِّفت التصانيف، وجمع طائفة من أهل العلم كلام النبي –صلى اللَّه عليه وسلم–، وبعضهم جمع كلام الصحابة"([3]). وهذا القول عام في التفسير وغيره. وهو يمكننا أن نأخذ منه وصفًا لتطوّر التفسير من مرحلة النسخة التفسيرية المكتوبة لمفسر واحد كصحيفة سعيد بن جبير وأمالي مجاهد بن جبر والحسن البصري وغيرها من النسخ التي ترتبط بفرد واحد وينتظمها إسناد إلى شخص واحد، إلى مرحلة الأجزاء التفسيرية الضّامّةِ لأسانيد عددا، ولأكثر من فرد ، إلا أن هذه المرحلة تتشابه مع سابقتها في الجزئية، فلم يكن التفسير فيها شاملا مُستوعِبًا، لكنه كان مرتبا وإن حصل في بعض الترتيب خلل إلا أن القصد إلى الترتيب كان السِّمَة الحاصلة في هذه المرحلة. وخير ما يُعبّر عن هذا الوصف تفسير سفيان الثوري(ت ١٦١هـ)–وهو مطبوع–، حيث جُمع فيه عدد من نسخ التفسير، في كتاب تفسير واحد، وإن كان بصورة جزئية حيث اقتصر على تفسير آيات معدودة في السورة الواحدة، ولم يستوعبها بشكل كامل، وقد حدث خلل في ترتيب الآيات، إلا أن " السور كلها على الترتيب العثماني، وسقط بينها تفسير سورة محمد، وسورة الدخان، كأن الثوري لم يكن عنده فيهما شئ. أما الآيات، فليس على النهج المتعارف، فتفسير الآية المتأخرة مقدم على الآية المتقدمة. وتفسير بعض

---

[1] «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ٢٦٩).

[2] وقوله: " وإنما كان يُكتب للحفظ والمراجعة فقط " : غير دقيق! بدليل صحيفة التفسير الرسمية لسعيد بن جبير، والتي كتبها بأمر من الخليفة عبدالملك بن مروان.

[3] شرح علل الترمذي (١/ ٣٤١).

الآيات يوجد في تفسير الآيات لسورةٍ أخرى، وعدد روايات هذه النسخة(٩١١) روايةً، وأكثرها مروية عن مفسري مكة. وفيها روايات رفعت إلى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم، وروى الثوري من الصحابة عن أبي بكر وعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وأبي سعيد الخدرى وزبير بن العوام وأبي هريرة وعمار بن ياسر وأبي ذر وابن عباس والبراء بن عازب وجابر بن عبد الله وحذيفة بن اليمان وخباب بن الأرت وسعد بن أبي وقاص وسلمان الفارسى وعقبة بن عامر رضى الله عنهم أجمعين ومن أمهات المؤمنين عن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما، وأكثر رواياته منقطعة رواها عن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير وأبي رزين والشعبي والسدى وعطاء وطاؤس وسعيد بن المسيب وشريح والحسن البصري وضحاك بن مزاحم وعمرو بن ميمون وعلقمة وحبيب بن أبي ثابت وقاسم بن محمد ومسروق ومحمد بن كعب القرظى وأبي الهيثم وأبي مجلز وغيرهم"([1]).

ويدخل تحت الوصف أيضا: تفسير عبد الرزاق (ت: ٢١١ هـ)، وتفسير الفريابي (ت: ٢١٢ هـ)، وتفسير آدم بن أبي إياس (ت: ٢٢٠ هـ). وهذه التفاسير الثلاثة وإن جَمعت عددا من نسخ التفسير في كتاب تفسير واحد، إلا أنها في غالبها تدور حول نسخة تفسيرية واحدة، ومفسر واحد، وإن اشتملتْ على التنوع والتعدد أيضا، لكن التعدد ليس هو السمة الغالبة عليها غير أنه حاصل فيها ولذلك اعتبرتها ضمن هذه المرحلة التي نحن بصددها، "فتفسير عبد الرزاق(ت: ٢١١ هـ)([2]) أغلبه في تفسير قتادة من طريق معمر، وتفسير الفريابي(ت: ٢١٢ هـ)([3]) أغلبه في تفسير مجاهد من طريق

---

[1] ينظر مقدمة محقق تفسير سفيان الثوري (ص: ٣٦).

[2] مطبوع بتحقيق الدكتور مصطفى مسلم في مكتبة الرشد بالرياض. وبتحقيق د. محمود محمد عبده دار الكتب العلمية.

[3] اعتمده الثعلبي ضمن مصادره في التفسير في مقدمة تفسيره (٤٦)، وساق إسناده إلى الفريابي. ورواه الحافظ بإسناده إلى مؤلفه في المعجم المفهرس (١٠٨)، وقال عنه في تغليق التعليق (٧٠/٤): «وهو كتاب صغير =

ابن أبي نجيح، وتفسير آدم بن أبي إياس(ت: ٢٢٠ هـ)([1]) أغلبه في تفسير مجاهد من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح"([2]).

ويذكر السيوطي أهم التفاسير التي ترتبط بهذه المرحلة فيقول: " ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين كتفسير سفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ)([3])، ووكيع بن الجراح(ت١٩٧هـ)([4])، وشعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ)، ويزيد بن هارون (ت: ٢٠٦ هـ)، وعبد الرزاق(ت٢١١هـ)، وآدم بن أبي إياس (ت: ٢٢٠ هـ)، وإسحاق بن راهويه(ت٢٣٨هـ)([5])، وروح بن عبادة،

=

نفيس، ومصنفه من أكابر شيوخ البخاري». وقال السيوطي: «وغالب ما أورده الفريابي في تفسيره عن مجاهد، وما أورده عن ابن عباس أو غيره قليل جداً» الإتقان (٤/٢١١).

[1] رَجَّح الدكتور حكمت بشير أن التفسير المطبوع المنسوب إلى مجاهد هو لآدم بن أبي إياس، وأرجع خطأ النسبة لثلاثة أمور: ١- خطأ الناسخ الذي نسبه لمجاهد، وتابعه عليه د.سزكين، ومحقق الكتاب عبدالرحمن الطاهر السُّوْرْتي، ٢- استخدام الزَّبيدي لتفسير آدم، وتوافق نصٍّ أورده منه هو في هذا التفسير المطبوع، ٣- تتبعه لأسانيد الجزء الأول، فوجدها تتفرع عن آدم بن أبي إياس. ينظر: استدراكات على تاريخ التراث العربي(٢/٢٣) الناشر: مجمع الفقه الإسلامي - دار ابن الجوزي ١٤٢٢ – ٢٠٠٢.

[2] «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ٢٧١) بتصرف

[3] اعتمد عليه الثعلبي ضمن مصادره في التفسير، ورواه بإسناده إلى سفيان. مقدمة تفسير الثعلبي (٤٢)، ورواه الحافظ في المعجم المفهرس (١٠٩)، والروداني في صلة الخلف (١٧٢).

[4] اعتمد عليه الثعلبي ضمن مصادره في التفسير، ورواه بإسناده إلى وكيع.مقدمة تفسير الثعلبي (٤٣)، وسمع جزءاً منه السمعاني على شيخه أبي عبدالله القَصْري، كما في التحبير في المعجم الكبير (٢/١٢٤)، ورواه الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (١١٣)، والروداني في صلة الخلف (١٧١).

[5] قال أحمد بن سلمة: سمعت أبا حاتم الرازي يقول: ذكرت لأبي زرعة حفظ إسحاق بن راهويه، فقال أبو زرعة: ما رئي أحفظ من إسحاق. ثم قال أبو حاتم: والعجب من إتقانه، وسلامته من الغلط مع ما رزق من الحفظ. فقلت لأبي حاتم: إنه أملى التفسير عن ظهر قلبه. سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١١/ ٣٧٣).

وعبد بن حميد(ت٢٤٩هـ)([1])، وسعيد(ت٢٢٧هـ)([2])، وأبي بكر بن أبي شيبة(ت ٢٣٥)([3])، وآخرين"([4]).

---

[1] رواه الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (١٠٨)، والروداني في صلة الخلف (١٧٣)، ومنه قطعة مخطوطة على حاشية تفسير ابن أبي حاتم في سورتي آل عمران والنساء (المجلد الثاني).انظر: القواعد المنهجية(٤٩).

[2] قال السيوطي: له «السنن» وفيها باب عظيم في التفسير يجيء نحو مجلد. الدر المنثور للسيوطي بين المخطوط والمطبوع(٢٥٥).

[3] قال السيوطي: ابن أبي شيبة، له «المصنَّف»، و«المسند»، و«الإيمان»—رأيت الثلاثة- وله «تفسير»، لكن لم أره، وهو في بطن تفسير ابن المنذر يُسْند منه. الدر المنثور للسيوطي بين المخطوط والمطبوع(٢٥٧).

[4] الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٤٢)

المطلب الثاني: التدوين الكلي الشامل للتفسير

وهذه المرحلة تتكون من طَوْرَيْن:

الأول: التدوين المتكامل([1]) للتفسير

الثاني: التدوين الكامل للتفسير

أولا: التدوين المتكامل للتفسير:

والتكامل يعني هنا: ظهور دواوين التفسير المُرتبة في سورها وآياتها دون حصول خللٍ في الترتيب أو نقص في السور أو خُلُوّ التفسير من المقدمة له، كما سبق مثلا–في تفسير الثوري– بل جاء الكتاب وافيا في ترتيبه له مُقدّمةٌ وضعها المفسر بين يدي تفسيره، يتتبع السور والآيات وأغلب الألفاظ، أي إن التفسير صار ذا هيكليّة ومَبْلَغٍ مُسْتَوٍ وناضج. وأقدم التفاسير التي تعبر عن هذه المرحلة من الاستواء والنضوج هذه الشريحة من التفاسير:

١– تفسير مقاتل بن سليمان(ت ١٥٠)، وهو أول تفسير تحليلي كامل لآيات وسور القرآن يصل إلينا([2])، "وقد أورد في مقدمته من روى التفسير عنهم من التابعين وغيرهم دون إسناد إليهم، ثم تجده في ثنايا تفسير الآيات يندر أن ينسب تفسيرا لأحد أو يورد إسناده! لكن بالتتبع نجد أن أغلب تفسيره الاجتهادي تخيره من أقوال من قبله وبنى عليه"([3])، وهذا إن دلّ فإنما يدل على أنه وإنْ أهمل الإسناد كتابةً وروايةً، إلا أنّه أثبته معنىً ومضمونا، فالمعاني الموجودة هي معانٍ قال بها من قبله من السلف، فما قال به مُسنَدٌ إليهم في معناه، وإن لم يكن مُسندا إليهم صِناعةً.

٢– تفسير يحيى بن سلام(ت٢٠٠هـ)وهو من التفاسير المسندة المتمحضة

---

[1] والمتكامل: هو ما تضمّن فواتَ شيءٍ غيرِ أصيلٍ في بنائه.

[2] تفسير التابعين (٧٣).

[3] المصدر السابق(٧٥)، وينظر: تفسير مقاتل(١/٢٥-٢٦)

للرواية مع اقترانها بالترجيحات والتعليلات والتوجيهات من المؤلف. قال الفاضل بن عاشور: " وهو تفسير يقع في ثلاثين جزءاً من التجزئة القديمة أي في ثلاث مجلدات ضخمة ، مبني على إيراد الأخبار مسندة ، ثم تعقبها بالنقد والاختيار فبعد أن يورد الأخبار المروية مفتتحاً إسنادها بقوله: "حدثنا" يأتي بحكمه الاختياري مفتتحاً بقوله: "قال يحيى" ويجعل مبنى اختياره على المعنى اللغوي ، والتخريج الإعرابي ويندرج من اختيار المعنى إلى اختيار القراءة التي تتماشى وإياه ، مشيراً إلى اختياراته في القراءة بما يقتضي أن له رواية أو طريقاً لا يبعد أن تكون راجعة إلى قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري ، لأن يحيى بن سلام بصري النشأة ، وإلى طريقه المختار في القراءة يشير في تفسيره بقوله: (والذي في مصحفنا)... وتوجد من هذا التفسير ببلادنا التونسية نسخة عظيمة القدر موزعة الأجزاء، نُسخت منذ ألف عام تقريبا، منها: مجلد يشتمل على سبعة أجزاء بالمكتبة العبدلية بجامع الزيتونة الأعظم ، وآخر يشتمل على عشرة أجزاء بمكتبة جامع القيروان ، ومن مجموعها يتكون نحو الثلثين من جملة الكتاب. ويوجد جزء آخر لعله يتمم بعض نقص النسخة من المقتنيات الخاصة لبعض العلماء الأفاضل"([1]).

٣- تفسير عبد الرزاق الصنعاني(ت ٢١١هـ)، وهو من التفاسير المسندة المتمحضة للرواية من غير اقتران بترجيح أو تعليل أو تعقيب من المؤلف.

ومن أبرز سمات التفسير في هذه المرحلة([2]) :

١ – تصدير الكتاب بمقدمة علمية: كما في تفسير يحيى بن سلام وعبد الرزاق.

٢ – افتتاح السورة قبل تفسيرها بمقدمة عن بعض علومها: وهو واضح جلي في تفسير مقاتل بن سليمان، وبصورة أقل عند يحيى بن سلام.

---

[1] التفسير ورجاله للطاهر بن عاشور (ص: ٤٢)

[2] ينظر: «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ٢٧٢)

ثانيا/ التدوين الكامل الشامل للتفسير:

١ – يتربع على عرش هذه المرحلة من شخصية التفسير الكاملة تفسير ابن جرير الطبري(ت/٣١٠هـــ) وهو التفسير الجامع الشامل الكامل الجليل الذي لا نظير له، وهو من التفاسير التي تميزت إلى جانب الإسناد والرواية باستيعاب الخلاف في التفسير واقتران المرويات بتعقيب مصنّفه وترجيحاته واختياراته. وفي هذه المرحلة حصل الاستيعاب التام لجميع السور والآيات والألفاظ.

٢ – تفسير بن المنذر(ت ٣١٨هـــ) وقد اعتبره الحافظ ابن حجر أحد التفاسير الأربعة[١] التي قلّ أن يشذّ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف والمقطوع عن التابعين[٢]. قال الذهبي: " ولابن المنذر تفسير كبيرفي بضعة عشر مجلدا يقضي له بالإمامة في علم التأويل"[٣]

٣ – ومثله: تفسير بن أبي حاتم (٣٢٧هـــ)، وهذا التفسير لم يصلنا كاملا إلى الآن[٤]، لكنه مع ذلك بعبر عن مرحلة اكتمال التفسير، لأنه وضع كاملا، غير أن بعض أجزائه مفقود، فما طبع هو الموجود فقط، فلا تعارض إذن. والدليل على أنه تفسير شامل كامل، قول بن كثير عن ابن أبي حاتم: "وله التفسير الحافل الذي

---

١ يقصد: تفسير عبد بن حميد (ت: ٢٤٩ هـ). تفسير ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ)، ثم في تفسير ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، و تفسير ابن المنذر (ت: ٣١٨ هـ).

٢ ينظر: العجاب في بيان الأسباب لابن حجر(٢٠٢/١).

٣ سير أعلام النبلاء(٤٩٢/١٤)

٤ لم يصل إلا بعض الأجزاء منه، وهي: من أول القرآن إلى نهاية سورة يوسف. ومن سورة النور إلى نهاية سورة الزخرف. إذن= المفقود هو من تفسير سورة الرعد إلى نهاية سورة المؤمنون. ومن أول سورة الدخان إلى آخر سورة الناس.

اشتمل على النقل الكامل الذي يُرْبِي فيه على تفسير ابن جرير الطبري([1]) وغيره من المفسرين إلى زماننا"([2]).

وقد تميزت شخصية التفسير في هذه المرحلة الكاملة بـــــ([3]) :

١ – اشتمال مصادرها على أحاديث السُّنَّة وتفسير الصحابة والتابعين وأتباعهم بجميع طبقاتهم.

٢ – شمولها تفسير جميع سور القرآن وأغلب آياته.

٣ – احتواؤها نسخًا تفسيرية كثيرة عن عدد كبير من مفسري السلف.

٤ – امتيازها بحسن الترتيب والتصنيف، فكانت أكثر ترتيبًا وأدق تصنيفًا من ذي قبل.

---

[1] هذه المقارنة فيها نظر! ينظر في الموازنة بين تفسيره وتفسير الطبري: مقدمة محقق تفسير ابن أبي حاتم(٢٥١هـــــ)، وينظر: نظرات في التفسير بالمأثور(٥٨ وما بعدها)

[2] البداية والنهاية ط هجر (١٥/ ١١٣). وينظر: العجاب في بيان الأسباب لابن حجر(٢٠٣/١).

[3] «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ٢٧٤).

المبحث الثالث: التطور من التفسير بالمأثور للتفسير بالرأي

توطئة:

التفسير بالمأثور ليس قسيما للتفسير بالرأي، لأن التفسير بالرأي هو التفسير الذي يرتأيه المفسر من عنديات نفسه من غير اعتبار للمعاني المسموعة المنقولة، كمن يفسر بمحض اللغة، أو من يفسر بالذوق والمواجيد، أو من يفسر بمجرد ظاهر الكلام، دون اعتبار لمقصود ومراد المتكلم فلا يتأوّل القرآن بإرجاعه إلى مراده الأوّل وهو المراد أصالة من الكلام، أو من يستنبط معنى غير ظاهر ومرادٍ أصالةً، فيجعله تفسيرا للآية رأسا... وهكذا.... فهذا كله يقال له رأي! أما لو نقش المفسر كلاما من غير إسناد لكنه يوافق أو لا يتعارض مع التفسير المسند المنقول فهل يُقالُ لهذا التفسير إنه تفسير بالرأي لمجرد أن المفسر لم يسلك فيه مسلك الرواة المُسندين!!! فهذه قضية ينبغي أن تُنظَر وأن تُراجَع وأن يُعاد فيها النظر في إطلاق وصف المأثور وإطلاق وصف الرأي.

وغرضي من هذا السياق أن أقول: إنه ليس كل تفسير لا يشتمل على المسانيد أو الروايات مسندة أو غير مسندة يكون تفسيرا بالرأي لمجرد خُلوّه من ذلك. بل لا بد أن نُنَاقِش معيار المعنى الذي أنتجه المفسر، هل هذا المعنى يتوافق مع المعاني المأثورة المنقولة؟! أم يتعارض معها ولا يوافقها؟! فإن وافقها فهو مأثور في حقيقته وإن كان غير مُسنَد، وإن خالفه، فهو رأيٌ يُنظَر ويُحرّر، وحينئذ ستجد أن وصف (الرأي) لا يتفرّع إلى محمود ومذموم، لأن المحمود حينئذ هو ما وافق المنقول، وما وافق المنقول في حكمه ومعناه فقد اتفق مع حقيقته، فيكون حينئذ وافقه في مسماه ومعناه وإذا كان ذلك كذلك فأولى به أن يُوافقه في اسمه ومبناه فيكون منقولا مأثورا كذلك، وأسماء الفروع من أسماء أصولها! و العبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني، وإذا كان مذموما بمخالفته المأثور المسموع فحينئذ يكون رأيا مخالفا لا حظ فيه من الأثريّة والسّماع، ويتمحض حينئذ لوصف (الرأي) الذي يرتأيه الرائي على غير سلفٍ ثابت معتبر، فحينئذ يقال (تفسير بالرأي) ويَنتُج عن ذلك: أن وصف الرأي إذا أطلق في التفسير، فليس مقصودا به إلا الرأي المذموم!

ويمكن أن يكون تقسيم التفسير بعد ذلك إلى ثلاثة أقسام:

الأول: تفسير بالمأثور: وهو المروي المسموع المنقول.

الثاني: تفسير مأثور: أي وهو ما وافق المسموع وإن لم يكن به. أي: وإن لم يكن مُفسَّرا بالمأثور، فإن وجدت أن تسميته "مأثورا" له دلالة لغوية لا ينبغي أن تغيب عنك، وهو "النقل"، فهو شيء منقول. فكيف تسميه مأثورا وهو لم يؤثر؟ فهذا إشكال لا بد له من حل، ولو باختيار اسم آخر لهذا القسم. فبالإمكان–مثلا– أن يقال فيه: شبيه بالمأثور. ووجه الشبه لك في تفسيره مجال واسع.

الثالث: تفسير بالرأي: وهو المذموم لا غير.

وتأصيل هذا الطرح حاصل من كلام الأئمة وموجود في تصوّرهم من قبل، وهذا تفصيله:

١ – قد جاءت الأحاديث المشهورة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتصريح بمصطلح (التفسير بالرأي)، وإن كانت لا تثبت من جهة الإسناد، إلا أن ورودها دليل على قدم هذا المصطلح، مثل حديث جندب مرفوعا: " من قال في كتاب الله عزوجل برأيه، فأصاب فقد أخطأ"([1])، وحديث ابن عباس مرفوعا: "من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار"([2])، والشاهد من ذلك: أن وصف التفسير بالرأي على لسان الصحابة، لم يكن المراد به إلا الرأي المذموم، وهل ترى هذا يتعلق فقط لمجرد أن الكلام سيق فقط على غير طريقة الإسناد والرواية! أم المقصود أن الرأي المذموم هو ما خالف

---

[1] أخرجه الطبري (١/ ٧٨)، قال أحمد شاكر: تدور هذه الأحاديث كلها على عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وقد تكلموا فيه. "قال أحمد: ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث وربما وقفه. وقال ابن عدي: يحدث بأشياء لا يتابع عليها، وقد حدث عنه الثقات. وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه لين وهو ثقة. وقال الدارقطني: يعتبر به. وحسن له الترمذي، وصحح له الحاكم، وهو من تساهله...

[2] المصدر السابق(١/ ٧٨)

في حقيقته ومقصوده المأثورَ الذي يستحق معه أن يتبوأ مقعده من النار، فمفهوم الحديث يقضي بأن ما وافق المنقول لا يُسمى رأيا!

٢- ويدل على هذا أيضا: ما رواه أبو الليث السمرقندي عن ابن مجاهد بن جبر قال: "قال رجل لأبي: أنت الذي تفسر القرآن برأيك؟ فبكى أبي! ثم قال: إني إذا لجريء، "([1])، وهذا الأثر ظاهره، أن مجاهد في هذا الموقف كان يُرسِل الكلام إرسالا في التفسير، من غير استدلال أو عزو، ولذلك حسبه الرجلُ يقول برأيه، أي: من عندياته على غير سلف، فهل وافقه مجاهد وأقرّه على أن هذا(رأي)! أو هل قال له: إن هذا رأي محمود لا بأس به، بل نفى عن تفسيره هذا الوصف مطلقا، لا لأنه يروي ويُسنِد، بل لأن تفسيره ينطلق من المأثور المعتمد قبله، وإن أرسله إرسالا دون الاستشهاد بهم، فلأجل الموافقة لا يُسمى رأيا، بل يسمى: شبيهٌ بالمأثور، أو يسمى: فقه المأثور، ونحو ذلك من المصطلحات التي لا تُشْعِرُ بالضدِّيّة، وهذا مهم جدا في ضبط المفاهيم وتصورها. ولذلك علّل مجاهد نفيه لوصف(الرأي) بموافقته لمرجعيّة المأثور فقال: لقد حملت التفسير عن بضعة عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم([2]).

٤- قال القاضي ابن عطية تعقيبا على حديث(من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ): "ومعنى هذا أن يسأل الرجل عن معنى في كتاب الله فيتسور عليه برأيه، دون نظر فيما قال العلماء، أو اقتضته قوانين العلوم كالنحو، والأصول، وليس يدخل في هذا الحديث أن يفسر اللغويون لغته، والنحاة نحوه، والفقهاء معانيه، ويقول كل واحد باجتهاده المبني على قوانين علم ونظر، فإن القائل على هذه الصفة ليس قائلا بمجرد رأيه"([3]). فنَفَى وصفَ(الرأي) مطلقا عن المفسر إذا قال باجتهاده الموافق للمسموع ولا يتعارض معه، ولم يُسَمّ اجتهادَه الموافق رأياً!

---

[1] أخرجه السمرقندي في بحر العلوم (١/ ١٢).

[2] ولذلك كانوا يسمون معرفة حال ما يروى من التفسير النقلي: بالدراية. ينظر: قانون التفسير بالمأثور(٧٨)

[3] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٤١)

٥- يقول القرطبي: " فمن لم يُحْكِمْ ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلطه، ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي، والنقل(١) والسماع(٢) لا بد له منه في ظاهر التفسير أولا ليتّقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط. والغرائب التي لا تفهم إلا بالسماع كثيرة، ولا مطمع في الوصل إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ألا ترى أن قوله تعالى:" وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها" معناه: آية مبصرة فظلموا أنفسهم بقتلها، فالناظر إلى ظاهر العربية يظن أن المراد به ان الناقة كانت مبصرة، ولا يدري بماذا ظلموا، وأنهم ظلموا غيرهم وأنفسهم، فهذا من الحذف والإضمار، وأمثال هذا في القرآن كثير، وما عدا هذين الوجهين فلا يتطرق النهي إليه"(٣). فانظر إلى قوله: " ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي "، فإن مفهومه أن من راعى ظاهر التفسير واستظهر بالنقل والسماع لم يكن تفسيره رأيا، مع أنه معلوم أن إجراء التفسير على هذا النحو من المراعاة والاستظهار المذكورين لا يخلو من اجتهاد للمفسر، ومع ذلك لا يسمّيه تفسيرَ رأيٍ!

وثمرة هذا الطرح: هو اقتراح إلحاق كل الأقوال التفسيرية الواردة في كتب التفاسير التي لم تلتزم النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عن القرون المفضلة الأولى(الصحابة والتابعين وتابعيهم)، وكانت لهم في تفاسيرهم مناهج على غير منهج المأثور المعروف= أن يتم فرز هذه الأقوال بحسب توافقها مع المأثور أو بحسب بعدها عنه، ليعود التفسير على نوعين: نوع وافق المأثور (وهو ما نسميه بشبيه المأثور أو فِقْهِهِ أو درايتِه)، ونوع بعيد عنه. وهو الرأي المذموم. ويكون وصف المذموم ليس ضد الصحيح أو الفاسد، لأن المفسر قد يكون له وجه صحيح ولكن ليس على قانون المأثور، فالرأي المذموم هنا قسيم المأثور رواية ودراية من حيث مخالفته له.

---

١ يقصد بالنقل المأثور عن القرون المفضلة الثلاثة.

٢ يقصد بالسماع المسموع من النبي صلى الله عليه وسلم في التفسير.

٣ تفسير القرطبي (١/ ٣٤). وأصله في: إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي (١/ ٢٩١).

ولعل هذا ما جعل بعض المتأخرين من أهل التفسير يرون "أن المأثور والرأي مصدران لا منهجان[١]، لا يستغني عنهما المفسر، ولا يخلو منهما كتاب تفسير، يستوي في ذلك ابن جرير والزمخشري"[٢]. وما سبق يزيد هذا الكلام تحريرا وتنقيحا.

إذن فالغرض من عنوان المطلب: تطور التفسير من المأثور إلى الرأي، هو تقويم هذا التقسيم بالطرح السابق، وإحداث تقسيم جديد وهو الآن مازال مقترحا قابل للنقد والتقويم. والغرض الآخر: رصد التفاسير التي تمحضت للمأثور، ثم التي اقترن فيها المأثور بالرأي–إن تنزّلنا في اعتبار أن الرأي هو الدراية أو فقه المأثور– ، ثم التفاسير التي انطلقت في ممارستها العامة بعيدا عن هذا المترع، وهي المنطلقة من صناعةٍ علمية بعينها كالتفسير اللغوي والتفاسير البلاغية والتفاسير الإعرابية، والتفاسير الفقهية. وهذه التفاسير إن تباينتْ مع مصادر المأثور ودرايته، إلا أن تباينها ليس جذريا بحيث لا يحدث بينهما توافق أو تقاطع في شيء، لا بل هنا تقاطع وتوافق قطعا، بل الكلام هاهنا على الممارسة العامة والقانون العام الذي انطلقت منه هذه التفاسير.

وحتى لا أطيل! فهذا التطور الحاصل يتلخص في العرض التراتبي الكيفي والنمطي التالي:

أولا: التفاسير المأثورة المتمحضة للرواية والإسناد فقط من غير تعليق وتعقيب: كتفسير عبدالرزاق(ت٢١١)، وتفسير عبد بن حميد(ت ٢٤٩)، وتفسير ابن المنذر[٣](ت ٣١٨)، وتفسير ابن أبي حاتم(ت ٣٢٧)، وهذه التفاسير الأربعة قال عنها بن حجر: " فالذين اعتنوا بجمع التفسير من طبقة الأئمة الستة: أبو جعفر بن جرير

---

[١] بمعنى أنهما ليسا طريقتان متباينتان في إنتاج التفسير، بل هما مصدران متوازيان في ذلك من غير تباين ولا معارضة.

[٢] قانون التفسير بالمأثورص٩٤.

[٣] والجزء المطبوع من آية ٢٧٢ من سورة البقرة لآية ٩٢ من سورة النساء، والباقي مفقود، وعدد الروايات في هذا القدر(٢١٠٩)، ويقابلها في نفس القدر في تفسير الطبري(٣٩٧٨).

الطبري [٢٢٤-٣١٠هـ] ويليه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري [ت٣١٨هـ] وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الرازي [٢٤٠-٣٢٧هـ] ومن طبقة شيوخهم: عبد بن حميد بن نصر الكشي [ت٢٤٩هـ] فهذه التفاسير الأربعة قل أن يشذ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة والمقطوع عن التابعين"([1]).

ثانيا: التفاسير المأثورة المسندة مع اقترانها بفقه المأثور(الدراية) من التوجيه والترجيح والاختيار: وذلك كتفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن لشيخ المفسرين من المتقدمين والمتأخرين ابن جرير الطبري(ت٣١٠هـ).

ثالثا: التفاسير المأثورة المتمحضة للرواية من غير ذكر الأسانيد: وأشهرها وأجمعها: الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (ت٩١١) ويمتاز بعزو الرواية وتخريج مصادها، وبنقل الرواية بنصها من مصادرها.

رابعا: التفاسير المأثورة المتمحضة للرواية من غير ذكر الأسانيد مع اقترانها بالدراية والتحليل: ومن أقدم هذه التفاسير تفسير مقاتل بن سليمان(ت١٥٠هـ)، فهو "تفسير نظري أثري يجمع بين المنقول والمعقول، وآثاره المروية يسردها دون إسناد لقائليها، وبالتتبع فإن أغلب تفسيره الاجتهادي تخيّره من أقوال من قبله وبنى عليه"([2])

خامسا: تفاسير الرواية المسندة إجماليا، وهي التفاسير التي يذكر في المفسر أسانيده مُجملةً في أول الكتاب ثم يورد أقوال التفسير عن أصحابها من غير إسناد داخل الكتاب، وذلك كتفسير أبي إسحاق الثعلبي(ت ٤٢٧هـ)، وتفسير البغوي (ت٥١٠هـ). وهذان التفسيران غير متمحّضين للرواية فقط بل يشتملان

---

[1] العجاب في بيان الأسباب (١/ ٢٠٣)

[2] تفسير أتباع التابعين(ص٥٧)بتصرف.

على الدراية والنظر.

سادسا: تفاسير تعتني بجمع المأثور، وعزو الأقوال من غير إسناد، ووصف السيوطي هذا النوع بقوله: " ثُمَّ أَلَّفَ فِي التَّفْسِيرِ خَلَائِقُ فَاخْتَصَرُوا الْأَسَانِيدَ وَنَقَلُوا الْأَقْوَالَ بَتْرًا فَدَخَلَ مِنْ هُنَا الدَّخِيلُ وَالْتَبَسَ الصَّحِيحُ بِالْعَلِيلِ "[1]، كتفسير النكت والعيون للماوردي(ت ٤٥٠هـ)، وتفسير البسيط للواحدي(ت٤٦٨هـ)، وتفسير زاد المسير لابن الجوزي(ت٥٩٧هـ)، والفرق بين هذا النوع، وبين ما في نقطة(ثالثا)، أن الأخير يعتبر من كتب التخريج التي يعتمد عليها في الوقوف على جميع مصادر الموضع الواحد مما يسهل التضعيف والتصحيح.

سابعا: تفاسير تذكر الإسناد أحيانا وتتركه كثيرا مع اشتمالها على النظر والدراية، وذلك نحو: كتفسير يحيى بن سلام(ت٢٠٠هـ)، وأبو الليث السمرقندي (ت٣٧٣هـ)، ولباب التأويل في معاني التنزيل للخازن(ت٧٤١هـ)، وتفسير ابن كثير (ت٧٧٤هـ).

وما فاتني من إلحاقه لِما ينتمِي إليه من هذه التقاسيم فألحِقْه بِقسْمِه الذي يُناسبه، فإنما غرضي التمثيل لتطور الأنماط لا استقصاء أفراد كل نَمَط.

وهذه التقاسيم السابقة لأنماط التفاسير وكيفياتها تُناطُ بتفاسير الرواية والنقل والتي لا تنفك غالبا عن تعقيبات الدراية وفقه الأثر.

وبعد هذه المرحلة التي بدأت بتفاسير تمحّضت للرواية والإسناد ثم التفاسير الممتزجة بالرواية والدراية، تبدّلتْ شخصية التفسير فظهرت التفاسير المتمحضة للمعقول والنظر دون الرواية والأثر، ثم بدأت محاولات التجديد لعودة الامتزاج القديم مرة أخرى على دخَنٍ في ذلك كما سيأتي، ثم لم نُحرم من محاولات جادة أثمرت قُربًا وعودة

---

[1] الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٤٢)

للمسلك الأول من جديد مع إثراء وتنقيح وتحقيق.

وعن بداية هذا التحول والانعطاف النمطي يقول السيوطي: "ثم صار كل من يسنح له قول يورده ومن يخطر بباله شيء يعتمده ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده ظانا أن له أصلا غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح ومن يرجع إليهم في التفسير حتى رأيت من حكى في تفسير قوله تعالى: {غير المغضوب عليهم ولا الضالين} نحو عشرة أقوال وتفسيرها باليهود والنصارى هو الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وجميع الصحابة والتابعين وأتباعهم حتى قال ابن أبي حاتم لا أعلم في ذلك اختلافا بين المفسرين ثم صنف بعد ذلك قوم برعوا في علوم فكان كل منهم يقتصر في تفسيره على الفن الذي يغلب عليه فالنحوي تراه ليس له هم إلا الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته كالزجاج والواحدي في البسيط وأبي حيان في البحر والنهر... والفقيه يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلى أمهات الأولاد وربما استطرد إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تعلق لها بالآية والجواب عن أدلة المخالفين كالقرطبي، وصاحب العلوم العقلية– خصوصا الإمام فخر الدين– قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها وخرج من شيء إلى شيء حتى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة المورد للآية، والمبتدع ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد بحيث إنه متى لاح له شاردة من بعيد اقتنصها أو وجد موضعا له فيه أدنى مجال سارع إليه. قال البلقيني: استخرجت من الكشاف اعتزالا بالمناقيش من قول تعالى في تفسير: {فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز} وأي فوز أعظم من دخول الجنة أشار به إلى عدم الرؤية..إلخ ما قال "([1]).

وعن سبب هذا التحول يقول مساعد الطيار: "اعلم أن هذه التوسعات إنما حصلت بعد جيل الصحابة والتابعين – في الغالب – وإنما كان ذلك بظهور أقسام العلوم

---

[1] الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٤٣).

– من نحوٍ وفقه وتوحيد وغيرها – وتَشَكّلها؛ مما كان له أكبر الأثر في توسيع دائرة التفسير، حتى صار كل عالمٍ بفنٍّ – إذا شارك في كتابة علم التفسير – يصبغ تفسيره بفنِّه الذي برّز فيه"([1]).

وهذه المرحلة من الخروج العام عن سَمْتِ التفسير المأثور، مع تفاوت المقدار في ذلك بين كل مفسر وغيره، هذه المرحلة أرى أنها قد بدأت في طبقة أتباع التابعين حين صارت بعض العلوم صناعةً ومنها علوم اللغة ففرق العلماء بين المروي عن أهل التأويل من هذه الطبقة فأدخلوه في التفسير المأثور، وبين المنقول عن أهل اللغة فلم يعتمدوه، ولذلك ابن جرير إذا حكى أقوالهم قيدها بقوله: (قال بعض أهل العربية)؛ إذ إن ابن جرير يرى أن "ضابطَ التَّفسيرِ اللُّغويِّ عندَهُ، وهو عدمُ خروجِ المفسِّرِ باللُّغةِ عنْ أقوالِ السَّلفِ من الصَّحابةِ والأئمَّةِ، والخلفِ من التَّابعينَ وعلماءِ الأمَّةِ، ويظهرُ من استقراءِ كتابِهِ أنَّ هؤلاءِ الذينَ ذكرَهم بهذا الوصفِ هم: الصَّحابةُ والتَّابعونَ وأتباعُهم. أمَّا اللُّغويُّونَ الذين عاصروا أتباعَ التَّابعينَ فإنه كانَ يَرُدُّ أقوالَهم، وإن كانتْ تحتملُها الآية، ويُعَلِّلُ ذلك بخروجها عنْ أقوالِ أهلِ التَّأويلِ"([2]).

فهذا هو جِذر ما نحن بصدده من التحول النمطي للتفسير، ثم بعد مرحلة التفاسير ذي الأسانيد الإجمالية التي كانت تُساق في أول التفسير فقط، ومع "ظهور الصناعة البلاغية، ومناهج التفسير الكلامية، حيث إن أصحاب هذه المناهج اعتبروا المأثور أحد الحجب المانعة من الانتفاع بالقرآن([3])، ومع ذلك بقي المأثور جليلا ومرجعا عند جمهور المفسرين، حتى جاء زمن المتأخرين، فبالغوا في تنقصه، والوضع من قيمته"([4])

---

[1] التفسير بالرأي والمأثور لمساعد الطيار (ص: ٣).

[2] التفسير اللغوي للقرآن الكريم (ص: ١٨٦)

[3] ينظر: إحياء علوم الدين(١/٢٨٥).

[4] قانون التفسير بالمأثور(٦٨٥).

وسألخص مظاهر ذلك في النقاط التالية:

١- في عصر الإمام الغزالي(ت٥٠٥هـ) انتشرت كتب التفسير بالرأي، وفي هذه الفترة أيضا شاع مصطلح الرأي الفاسد ومصطلح الرأي الصحيح([1])، وفي هذه الأثناء –حيث صارت البلاغة صناعة– ظهرت مصنفات في التفسير تعنى ببلاغة القرآن وبيان إعجازه، كالكشاف للزمخشري(ت ٥٣٨هـ).

٢- كان المتقدمون من المعتزلة يرفعون من شأن التفاسير المأثورة، وأبو إسحاق النظّام أحد أئمتهم(ت٢٣٢هـ) كان ينهى عن اتباع كل مفسر ليس له رواية، فيقول: "لا تسترسلوا إلى كثير من المفسرين، وإن نصبوا أنفسهم للعامة، وأجابوا في كل مسألة، فإن كثيرا منهم يقول بغير رواية على غير أساس، وكلما كان المفسر أغرب عندهم، كان أحب إليهم"([2]).

٣- عندما استقر القانون العقلي عند المعتزلة قدّموه وجعلوه أساسا، ولذلك من تراجم القاضي عبدالجبار(ت٤١٥هـ) في كتابه(المغني): قال: (فصل: في أن مراد الله تعالى بالقرآن لا يختص بمعرفة الرسول والسلف)([3]).

٤- ظهور القول: بجواز إحداث قول ثالث في التأويل ما لم يَرجِع على أقوال المأثور بالتناقض، وأول من قرر ذلك المعتزلي أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري(ت٤٣٦هـ)،

٥- أوّل من عدَل عن منهج التفسير بالمأثور من غير المعتزلة هو الإمام الكبير صاحب التفسير الكبير شيخ المعقول والنظر: فخر الدين الرازي(ت ٦٠٦هـ)، وقد

---

[1] ينظر: إحياء علوم الدين(١/٢٩١).

[2] الحيوان للجاحظ(١/٢٢٨).

[3] المغني(١٦/٣٦١).

استعاض عن منهج المأثور، بقانون وضعه، سمّاه قانون التأويل([1])، وهو فرع عن قانونه الأكبر المبني على تقديم العقل على النقل، ولعل الفخر الرازي قد تأثر في ذلك بأبي حسين البصري الآنِف الذِّكْر، وقد جرى على ذلك في تفسير مفاتيح الغيب، ولذا تكثر عنده الأقوال الأقوال الزائدة على أقوال السلف الأُوَل.

٦ – على منهج الفخر الرازي رحمه الله، جرى كثير من المتأخرين ممن ألف في التفسير، لا سيما أصحاب المدرسة العقلية، كالشيخ محمد عبده ورشيد رضا رحمهما الله([2]).

٧ – وُجِد من المفسرين مَنْ أثِرَ في طريقته إعظام للرأي وإجلال وتقديم له ولو في الممارسة التصنيفية، مع ما لهم في الفضل والسبق والتجديد مالهم، فمن ذلك الشوكاني رحمه الله(ت١٢٥٠هـ) فقد ألف تفسيره(فتح القدير الجامع بين الرواية والدراية في علم التفسير)، وهذه المرحلة هي ما عبّرت عنها سابقا بـ محاولات التجديد لعودة الامتزاج القديم مرة أخرى على دخَنٍ في ذلك، وهذا الدخَن: هو، أن الشوكاني اعتبر أن المأثور والرأي وهما اللذان قصدهما بالرواية والدراية، اعتبرهما قسيمان لا مصدران ممتزجان كما سبق الإلفات له في هذا البحث، ومن ناحية الممارسة التصنيفية، فإنه قد بدأ التفسير بعرض الرأي وتأخير المأثور، حتى اعتبر بعض المعاصرين أن هذا مُشْعِرٌ بتأخر رتبة المأثور عنده، وأيضا: موقفه المتكرر من تفسير الصحابة وتجويزه أن الاسرائيليات أحد مصادرهم في التفسير.

٨ – يدخل في محاولات التجديد التفسيري أيضا مع الأصالة والرسوخ تفسير التحرير

---

[1] ينظر المحصول للرازي ٤/١٦٠

[22] والمنطلق في ذلك هو القانون الكلي في تأويل المتشابهات، وهو قانون التأويل العقلي، الذي يتخذ من المعقولات مصدرا مُقَدَّما.

والتنوير للطاهر بن عاشور(ت ١٣٩٣هـ) ولكن قد صدر في مقدمته ما يُشعِر بتحوّله كذلك عن منهج المأثور وما يُشعِر أنه يقدم الرأي عليه، فقد قال في (المقدمة الثالثة في صحة التفسير بغير المأثور ومعنى التفسير بالرأي ونحوه): " وهل اتسعت التفاسير وتفننت مستنبطات معاني القرآن إلا بما رزقه الذين أوتوا العلم من فهم في كتاب الله؟ وهل يتحقق قول علمائنا «إن القرآن لا تنقضي عجائبه» إلا بازدياد المعاني باتساع التفسير؟ ولولا ذلك لكان تفسير القرآن مختصرا في ورقات قليلة! "([1])، وقال: " أما الذين جمدوا على القول بأن تفسير القرآن يجب ألا يعدو ما هو مأثور، فهم رموا هذه الكلمة على عواهنها ، ولم يوضحوا مرادهم من المأثور عمن يؤثر "([2])، وقال: " وقد التزم الطبري في تفسيره أن يقتصر على ما هو مروي عن الصحابة والتابعين لكنه لا يلبث في كل آية أن يتخطى ذلك إلى اختياره منها،وترجيح بعضها على بعض بشواهد من كلام العرب ، وحسبه بذلك تجاوزاً لما حدده من الاقتصار على التفسير بالمأثور ، وذلك طريق ليس بنهج ، وقد سبقه إليه بقي بن مخلد ، ولم نقف على تفسيره، وشاكل الطبري فيه معاصروه ، مثل ابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم، فلله درّ الذين لم يحبسوا أنفسهم في تفسير القرآن على ما هو مأثور، مثل الفراء وأبي عبيدة من الأولين ، والزجاج والرماني ممن بعدهم ، ثم من سلكوا طريقهم، مثل الزمخشري وابن عطية "([3])، والغرض من هذا ليس محاققة التفسير ومحاكمته في شيء، فليس هذا مقام تقييم وحكاية منهج، بل الغرض الإشارة إلى التمثيل على التحوّل الحاصل في أنماط التفسير، وأن هذا كان من الأنماط التفسيرية التي اتجهت للرأي وجنحت عن

---

[1] التحرير والتنوير (١/ ٢٨)

[2] المصدر السابق (١/ ٣٢).

[3] المصدر السابق (١/ ٣٣).وينظر في نقد ذلك على سبيل المثال: التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا (٢/ ٧٤٩)، والتفسير بالرأي والمأثور لمساعد الطيار(ص: ٥)، وقانون التأويل بالمأثور(٩٢).

النقل، مع العرفان للشيخ باكتمال أدواته وعلوّ كعبه وعراقته، ولذلك ترى ابن عاشور رحمه الله، أهم التفاسير في نظره، فيقدم الكشاف ثم المحرر الوجيز ثم الرازي والبيضاوي والألوسي، وذكر بعض الحواشي على الكشاف والبيضاوي وتفسير أبي السعود والقرطبي وتقييد الأبي على ابن عرفة وتفسير ابن جرير ودرة التنزيل. ثم قال: ولقصد الاختصار أعرض عن العزو إليها، فكأنها مراجعه الأساسية. قال محمد طرهوني: " ولقد أخر ما حقه التقديم فجعل أولها كتاب الكشاف المعتزلي وجعل في آخرها كتاب ابن جرير أعظم المفسرين وعمدة السابقين واللاحقين مما يعطي الانطباع بأن منهج الشيخ عقلاني أكثر منه أثري"([1]).

٩- ومع ذلك فإنه لا يُعدَم مفسرون في هذه المرحلة كان المأثور لهم مرجعية يتحاكمون إليها أحيانا ويعوّلون عليها، كأبي حيان (المتوفى: ٧٤٥هـ) في البحر المحيط فقد قرر في مواضع كثيرة من تفسيره أنه ليس كل ما صحّ في اللغة أو نُقِل عن العرب يَصلُح لِأن يُفسر به القرآن، وقد نزّه تفسيره عن الغامض والبعيد فقال: " وإذا كان للكلمة معنيان أو معان، ذكرت ذلك في أول موضع فيه تلك الكلمة، لينظر ما يناسب لها من تلك المعاني في كل موضع تقع فيه، فيحمل عليه، ثم أشرع في تفسير الآية، ذاكرا سبب نزولها، إذا كان لها سبب، ونسخها ومناسبتها وارتباطها بما قبلها، حاشدا فيها القراءات، شاذها ومستعملها، ذاكرا توجيه ذلك في علم العربية، ناقلا أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها، متكلما على جليها وخفيها، بحيث إني لا أغادر منها كلمة، وإن اشتهرت، حتى أتكلم عليها، مبديا ما فيها من غوامض الإعراب ودقائق الآداب من بديع وبيان، مجتهدا أني لا أكرر الكلام في لفظ سبق، ولا في جملة تقدم الكلام عليها، ولا في آية فسرت، بل أذكر في كثير

[1] التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا (٢/ ٧٣٨).

منها الحوالة على الموضع الذي تكلم فيه على تلك اللفظة أو الجملة أو الآية، وإن عرض تكرير فبمزيد فائدة، ناقلا أقاويل الفقهاء الأربعة، وغيرهم في الأحكام الشرعية مما فيه تعلق باللفظ القرآني، محيلا على الدلائل التي في كتب الفقه، وكذلك ما نذكره من القواعد النحوية أحيل في تقررها والاستدلال عليها على كتب النحو، وربما أذكر الدليل إذا كان الحكم غريبا، أو خلاف مشهور ما قال معظم الناس، بادئا بمقتضى الدليل وما دل عليه ظاهر اللفظ من حجا له لذلك ما لم يصد عن الظاهر ما يجب إخراجه به عنه، منكبا في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها، مبينا أنها مما يجب أن يعدل عنه، وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة"([1]).

١٠- ونجد من المفسرين الشهاب الخفاجي(ت١٠٦٩هـ)، يتحاكم إلى المأثور عند الترجيح، ويرى أن التفسير المنقول أحق وأولى بالتقديم من غيره، وأن التفسير المروي المنقول له حكم النص، بل ولا عبرة بغيره. يقول: " وإنما رجح المصنف تفسيره بالمطر على عادة السلف في ترجيح التفسير المأثور، وهذا كما قال السيوطي أخرجه ابن جرير من عدّة طرق عن ابن عباس وابن مسعود ومجاهد وعطاء وقتادة وغيرهم من غير اختلاف فيه "([2]).

وقال: "فما رده هو التفسير المأثور وهو أحق بالاتباع"([3]). وقال: " فالحمل على العذاب المفصل أولى لأنّ التفسير بالمأثور أولى"([4])، وقال: "وأجيب بأنه ورد في

---

[1] البحر المحيط في التفسير (١/ ١٢)

[2] حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي(١/ ٣٩٢)

[3] المصدر السابق (٢/ ١٢٦)

[4] المصدر السابق (٤/ ٢٠٨)

التفسير المأثور أنه نذر ذلك وهو في حكم النص"(١)، ويقول: " فهو التفسير المأثور فلا عبرة بغيره "(٢).

١١- وكذلك الآلوسي رحمه الله(ت١٢٧٠هـ)، كان يستخدم المأثور كمرجِّح في التفسير مع أنه تفسير غير نقلي بل تفسير ذاخر بالمعقول واللغة والبلاغة والإشارة ومختلف العلوم، وكان للرواية حضور فيه، وقد أكثر من ذكر عبارة (التفسير المأثور) في تفسيره، مما يدل على اعتباره وتقديمه له، ومن النماذج على ما سبق، قوله: وقد علمت أن تفسيرها بذلك هو المأثور عن النبي صلّى الله عليه وسلم وجملة من السلف الصالح فلا ينبغي العدول عنه(٣). وقوله: وهو التفسير المأثور عن أبي بكر وعلي كرم الله تعالى وجهه، وابن عباس، وحذيفة، وابن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وخلق آخرين، وروي مرفوعا إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلم من طرق شتى(٤)، وغير ذلك الكثير.

---

١ المصدر السابق (٧/ ٢٨١)

٢ المصدر السابق (٨/ ١٩٥)

٣ تفسير الألوسي (٦/ ٩٨)

٤ المصدر السابق (٦/ ٩٧)

المبحث الرابع

التطور من تفسير المعاني إلى التفسير الزائد على المعاني.

فأما الأول: فيلاحظ في التفاسير المسندة التي كانت تعنى بالمرفوع والموقوف والمقطوع، وكذا المختصرات المقتضبة في التفاسير، فهذه التفاسير كانت تعنى بالمعنى ولا عناية لها بالقدر الزائد على المعنى، وأما الثاني: ففي التفاسير التي تُعنى بالقدر الزائد على المعنى، وهي التفاسير اللغوية، والتفاسير الفقهية، والتفاسير الكلامية، والتفاسير التي تُعنى بعلم المناسبة كنظم الدرر، والتفاسير الجامعة بين الرواية والدراية كالشوكاني والشنقيطي، والتفاسير الإعرابية كالدر المصون، والتفاسير التي تعنى بالوقف والابتداء والقراءات كالنيسابوري. وهذا على نحوٍ إجمالي تفصيله كما سيأتي.

أولا: مرحلة الاقتصار على المعنى التفسيري([1]):

وسيكون الكلام فيها على التفصيل التالي:

١- تاريخ هذه المرحلة: من بداية نشأة كتابة وتدوين التفسير، حتى أواخر القرن السادس الهجري.

٢- أنماط المعاني في هذه المرحلة:

أ - المعنى السياقي= وهو المعنى المقصود أصالةً من النص في إطاره التركيبي لا الإفرادي. فالمعنى في هذا النمط هو نتيجة المراد أصالةً من الكلام، وليس المعنى اللفظي لكل مفردة وكلمة في الكلام.

وتطبيق هذه الممارسة: كائنٌ في عصر السلف(الصحابة والتابعين وأتباع التابعين)،

---

[1] ينظر لتفصيل هذا التصور المرحلي: مقاربة في ضبط معاقد التفسير محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، تحقيب التفسير. قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير. تصنيف التفاسير قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير. جميعها لخليل اليماني. نشر موقع مركز تفسير.

وجميع التفاسير التي تنقل وتروي عنهم.

يقول الواحدي: " آيات القرآن التي فسرها الصحابة والتابعون، إنما فسروها بذكر معناها المقصود"([1]). ويقول ابن القيم: " وتفسير الناس يدور على ثلاثة أصول: تفسير على اللفظ: وهو الذي ينحو إليه المتأخرون. وتفسير على المعنى: وهو الذي يذكره السلف. وتفسير على الإشارة والقياس: وهو الذي ينحو إليه كثير من الصوفية وغيرهم، وهذا لا بأس به بأربعة شرائط أن لا يناقض معنى الآية وأن يكون معنى صحيحاً في نفسه وأن يكون في اللفظ إشعار به وأن يكون بينه وبين معنى الآية ارتباط وتلازم فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان استنباطاً حسناً "([2]).

ب – المعنى اللفظي أواللغوي= وهو الحاصل من تفسير الألفاظ والمفردات، ثم يتشكل المعنى النهائي من مجموع هذه المفردات، بعد تفسيرها على حده.

النموذج المتقدِّم لهذه الممارسة التفسيرية: أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت ٢٠٩هـ) في مجاز القرآن، وهو يَعتبِر أن ما أتى به من بيان المعاني اللغوية لمفردات القرآن=هو تفسير للقرآن([3]). وقد يدخل في نماذج هذه الممارسة أصحاب كتب(معاني القرآن) كالفراء(ت٢٠٧هـ) والزجاج (ت٣١١هـ) والأخفش(ت٢١٥هـ)، غير أن هؤلاء كانوا لا يَقْصِدون ببيان المعنى اللغوي أنه تفسير للقرآن، بل كانوا يُفرّقون بين دلالة التفسير ودلالة اللغة([4]).

ج – المعنى الإشاري= وهي المعاني التي تراد من النص تَبَعًا لا أصالةً، وهي معاني

---

[1] التفسير البسيط (١/ ٤١٤)

[2] التبيان في أقسام القرآن (ص: ٧٩)

[3] يُنظر: مجاز القرآن(١/٨).

[4] ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١، ٣٦٣، ٣٥٣، ٤٤٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٩).

المواجيد والذوق الوارد على حال المُتلقّي للنص.

وتطبيق هذه الممارسة يظهر في: تفسير التستري(ت٢٨٣هـ)، حقائق التفسير للسلمي(ت٤١٢هـ)، لطائف الإشارات للقشيري(ت٤٦٥هـ).

وعليه: فإن مرحلة السلف(الصحابة والتابعين وأتباع التابعين) كانتْ تُعنى بالمعنى السياقي التركيبي، وما بعد هذه المرحلة حصل الاهتمام بالمعنى اللغوي والإشاري.

٣- نماذج تفاسير هذه المرحلة:

تفسير مقاتل(ت١٥٠هـ)=تفسير يحيى بن سلام(ت٢٠٠هـ)=معاني القرآن للفراء(ت٢٠٧هـ)=مجاز القرآن لأبي عبيد(ت٢٠٩هـ)=تفسير عبدالرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ) معاني القرآن للأخفش(٢١٥هـ). تفسير الطبري (ت٣١٠هـ) = تفسير ابن المنذر(٣١٩هـ)= تفسير ابن أبي حاتم(٣٢٧هـ). تفسير الماتريدي (٣٣٣هـ). معاني القرآن للنحاس(٣٣٨). بحر العلوم للسمرقندي (٣٩٣هـ). تفسير القرآن العزيز لأبي زمنين(٣٩٩هـ)، الكشف والبيان للثعلبي (٤٢٧هـ). الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي أبي طالب(٤٣٧هـ). النكت والعيون للماوردي (٤٥٠هـ). لطائف الإشارات للقشيري(٤٦٥هـ)، البسيط للواحدي (٤٦٨هـ). درج الدرر في تفسير الآي والسور للجرجاني(٤٧١هـ). تفسير السمعاني(٤٨٩هـ). تهذيب التفسير للحاكم الجشمي(٤٩٤). تفسير الراغب (٥٠٢). غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني(نحو٥٠٥هـ). معالم التنزيل للبغوي (٥١٦هـ). الكشاف للزمخشري(٥٣٨). المحرر الوجيز لابن عطية(٥٤٢هـ). زاد المسير لابن الجوزي(٥٩٧هـ).

ثانيا: مرحلة تفسير المعنى والقدر الزائد على المعنى.

والمراد بالقدر الزائد على المعنى: التفريعات الإضافية كالاستطراد في بيان الهدايات ورد الشبهات والأسرار البلاغيّة والنّكات.

التاريخ التقديري لهذه المرحلة: من أواخر القرن السادس الهجري حتى نهايات

القرن الرابع عشر الهجري.

الأنماط التفسيرية في هذه المرحلة: التفاسير المرتبطة بصناعات العلوم كالتفسير البلاغي والفقهي والكلامي والنحوي... إلخ والممارسة التفسيرية في هذا النمط تعالج العديد من الأغراض بحسب اهتمامات كل مفسر، ولذلك فهي لا تدور فقط حول بيان المعنى، بل تتوسع وتعدو هذا القدر الذي قد يكون عبئا على المعنى المراد الأصلي، على تفاوت هذه التفاسير في مقدار ذلك.

نماذج تفاسير هذه المرحلة: أحكام القرآن لابن الفرس(٥٩٧)، التفسير الكبير للرازي(٦٠٦)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي(٦٧١)، أنوار التنزيل للبيضاوي(٦٨٥)، مدارك التنزيل للنسفي(٧١٠)، لباب التأويل للخازن(٧٤١)، البحر المحيط والنهر الماد من البحر كلاهما لأبي حيان(٧٤٥)، الدر المصون للسمين(٧٥٦)، تفسير ابن كثير(٧٧٤)، تفسير ابن عرفة(٨٠٣)، غرائب القرآن للنيسابوري(٨٢٨)، الجواهر الحسان للثعالبي(٨٧٥)، السراج المنير للخطيب الشربيني(٩٧٧)، إرشاد العقل السليم لأبي السعود(٩٨٢)، روح البيان لإسماعيل حقي(١١٣٧)، البحر المديد لابن عجيبة(١٢٢٤)، تفسير المظهري الهندي(١٢٢٥)، فتح القدير للشوكاني(١٢٥٠)، روح المعاني للآلوسي(١٢٧٠)، محاسن التأويل للقاسمي(١٣٣٢)، نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان للفراهي(١٣٤٩)، تفسير المنار لمحمد عبده(١٣٢٣) ورشيد رضا(١٣٥٤هـ).

ثالثا : مرحلة العناية بالقدر الزائد على المعنى فقط

وهذه المرحلة على نحو تقديري تبدأ من أواخر القرن الرابع الهجري حتى الآن. والتفسير في هذه المرحلة لا يتقصّد العناية ببيان المعنى بل المقصود فيه معالجة ما وراء المعنى، وهذا النمط يرتبط بالجانب الفكري والمعالجة الثقافية والتطبيقات الواقعية، وهذه التطبيقات قد تكون علمية وقد تكون اجتماعية وقد تكون إصلاحية، وغير هذا مما لا تتم فيه مباشرة التفسير على أصله وقانونه المعهود. ولذلك فالأحرى أن يُقال: للتصانيف

في هذه المرحلة: كتابات تفسيرية، ولا يقال عنها: تفاسير! والتمثيلات على هذه المرحلة واسعة، فيمكن أن نمثل لها باتجاه التفسير الأدبي، والذي يظهر في كتابات أمين الخولي(١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م)، وهو رائد فكرة التفسير الأدبي، والمؤصل لها، ثم كتابات عائشة عبدالرحمن(١٤١٩هـ،١٩٩٨م) في كتابها(التفسير البياني)، كما يدخل في هذا النمط العناية بالمقاصد الكلية لسور القرآن، كالتفسير الموضوعي للشيخ محمد الغزالي، وككتابات العقاد(الانسان فى القرآن الكريم)و(المرأة في القرآن). وغير ذلك من الكتابات التي تحاول أن تتخذ من فهم القرآن منهجا إصلاحيا ووقائيا يمكن إعماله لمعالجة القضايا الواقعية التي تشغل العصر الحديث في مختلف الحقول والمسارات، وحتى لا أطيل سأحيل على بعض المصادر التي اهتمت بالتأصيل لهذا الجانب لمن شاء الاستزادة([1]).

تتِمّـة

وفيها التنبيه على أن تقاسيم الممارسة التفسيرية وتصنيفاتها تزيد بكثير على ما جاء في هذا البحث، فيمكننا أن نضيف مراحل وأقسام على ما جاء في هذه الورقات التي لا تعكس إلا صورة أوّليّةً أغلبيةً، وهذه الأغلبية حاصلة في عناوين التقاسيم، وحاصلةٌ أيضا فيما مضامين كل عنوان وتقسيم؛ إذ إن الاستطراد في إنتاج تصنيفاتٍ جديدة لممارسات التفسير واكتشاف مراحل وأنماط أخرى لها لا يتأتى على الوجه اليقيني إلا إذا تأتّى الرصد الحصريّ لدواوين التفسير التي بين أيدينا ولن يتم هذا الرصد إلا بجردها جردا تاما لإنشاء دراسات موسّعة تتبع مناهجها ومساراتها وتكتشف التقاطعات المتشابة بين التفاسير، إذ إن العملية التفسيرية هي عملية مركّبة من عدة أدوات ومناهج متقاطعة، وليس منطلقا واحدا يَصدرُ عنه المفسِّر في تفسيره، بحيث يمكننا أن نقطع أن تفسيرًا ما يتمحّضُ لوصفٍ أو تصنيفٍ بعينه لا يخرجُ عنه ألبتة، بل الحاصل أننا حين نصنف النراحل ونُعيّن التقاسيم بحسب منطلقات المفسر في ممارسته، إنما نُصنّف ونُعيّن

[1] التفسير والمفسرون (٢/ ٣٦٤). اتجاهات التجديد في تفسير القرآن لمحمد إبراهيم شريف. الفكر الديني في مواجهة العصر: دراسة تحليلية لاتجاهات التفسير في العصر الحديث.

على أساس أن هذا المنطلق الذي صدر عنه هو منطلق رئيس وأغلبيّ متكرر لا أنه منطلق وحيد، ولذلك هذا الرصد يحتاج إلى فِرَقٍ ومؤسسات تقوم عليه، أو يحتاج إلى أفراد بقوّة كتائب، ولإثبات أن التفاسير تخضع لتصنيفات أخرى، يمكننا مثلا أن نُصنّف التفاسير بحسب العلوم والفنون التي عالجها المفسر في تفسيره، وهل كان متوسّعا في ذلك بحيث إنه قد تعرّض لأكثر من فنٍّ في تطبيقاته التفسيرية، أم كان يغلب عليه التحيّز في فنٍّ بعينه تقصّده في جميع أو أغلب تطبيقاته، وإذا كان متوسعا بين فنون شتى، فأيّها كان أكثر مقدارا وأيّها كان أقل حضورا، ومن جانب آخر رصد موارد المفسر في تفسيره ومصادره وخلفياته التي انطلق منها سواء صرّح بهذه الموارد أم لم يصرح والأخيرة هذه تحتاج لتفرّغ وكدّ، وسيتأتى من ذلك كذلك إحصاء المسائل التي عالجها تحت كلّ فَنٍّ راعاه في تفسيره إن كان متوسّعا، وربما يساعد في اكتشاف مظانّ ذلك تحديد التفاسير التي اهتمت بالمعنى فقط أو اهتمت به وزادت عليه مع اعتبار حجم الاستطراد الحاصل هو كثير أو قليل، وهذا التصنيف الذي نحن بصدد اقتراحه سيفيد كثيرا في الوقوف على تطبيقات العلوم في القرآن الكريم، والتطبيقات دائما هي المقصودة رأسا من أي تأصيل، فيمكننا من خلال تنفيذ هذا المقترح التصنيفي بالحيثية المذكورة، أن نخرج بمعرفة تطبيقات المفسر في النحو، وتطبيقات التفسير كذا في البلاغة، وتطبيقات فلان في العلوم العقلية في تفسيره، وتطبيقات المفسر في النكات واللطائف...وهلم جرا. ثم اعقِد ما شئت بعد ذلك من الموازنات والتقييمات لهذه الخرائط الكاشفة التي قامت وانطلقت من رصد الأنماط والمراحل في التفسير.

كذلك يمكننا تصنيف التفاسير–كمقترح– بحسب صحة وضعف المرويات في التفاسير التي عُنيت بالإسناد والمرويات، ويُطبّق ذلك على المرفوع والموقوف والمقطوع، ثم الأخبار المروية. لنخرج بذلك بعد رصد حقيقي بأصح التفاسير أو بأصح تفسير من مجموع ما تم فرزه، ثم الأدنى من ذلك وهكذا. والله أعلم.

كذلك يمكننا تصنيف التفاسير بحسب الممارسة المعجمية الحاصلة فيها قِلّةً وكثرة،

وموارد هذه الممارسة، لا سيما في التفاسير المتأخرة والتي لا تُعنى بالنقل.

ومن المقترحات الحاصلة مع اقترانها بتصوّر وتطبيقٍ أوّليّ تصنيف التفاسير على أساس الجمع والنقل والتحرير، " فهناك تفاسير جامعة للمعنى التفسيري، وهي التفاسير التي اهتمت بجمع الأقوال الواردة في الآيات والسور، وهذه بعضها كان في المأثور فقط كالثعلبي والسيوطي في الدر المنثور وابن أبي حاتم، وبعضها أتى بالمأثور وزاد عليه كالماوردي وابن الجوزي ومن قبلهما ابن المنذر، وبعضها ضَمّ للمأثور آراءه التفسيرية كمقاتل بن سليمان ويحيى بن سلام. وهناك تفاسير محررة للمعنى وهي التي تعتني بالموازنة والترجيح والنقد، كالطبري والماتريدي والزمخشري وابن عطية، والرازي والقرطبي وأبو حيان وابن جزي والآلوسي والمنار وابن عاشور. وهناك تفاسير ناقلة للمعنى وهي التي غرضها نقل المعنى التفسيري التي تخيرته من الأقوال التي فيها خلاف، فيكتفي بإيراد المعنى كما هو أو يتصرف فيه أو يضيف إليه تفريعا واستطرادا= كُلٌّ بحسبه. وذلك كالبيضاوي والنسفي والجلالين والسعدي والتفسير القرآني والمراغي والتفسير الحديث والوسيط لطنطاوي والتفسير المنير وصفوة التفاسير والمختصر في التفسير"([1]). ولعلك تلحظ أن هذا التصنيف ظنّيٌّ نظري، فقد يعتوره عدم اطراد عنوان التصنيف فيما يندرج تحته من تفاسير، وقد يعتوره عدم الدقة في إلحاق بعض التفاسير تحت التقسيم المندرجة تحته بحسب وجهة نظر أخرى، وذلك لأن هذه محاولة لا تنضبط إلا بالدراسات الموسعة الاستقرائية، ومع ذلك فهي تعطي التصور العاجل الذي يمكن البناء عليه والانطلاق منه، وتفتح الباب لإجراء التجريد الموسع كما سبق من قبل.

[1] ذُينظر هذا التصور: تصنيف التفاسير قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير المؤلف : خليل محمود اليماني. منشور على موقع مركز تفسير.

الخاتمة

البحث جرى على مرحلتين: مرحلة التطور الكمي، منذ نشأة علم التفسير، وهذه المرحلة يظهر فيها التتابع الزمني وتأثير التراكم التاريخي، إذ إن العامل الزمني يرتبط طرديا مع أطوار الشيء نقصا وتماما، وقِلة وكثرة، كما يؤثر الزمن في أطوار القمر اختفاء وظهورا وتضاؤلا واكتمالا، كذلك العلوم! ومرحلة التطور الكيفي وهذه لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالعامل الزمني، فلم تكن نتيجةً لتراكم الوقت والتاريخ، لأن الكيفية ترتبط بالتباينات المنهجية والخلفيات المعرفية للمفسرين، وليس ذلك يقتصر على زمان دون زمان، نعم العوامل الزمنية والمؤثرات التاريخية لها دور في حدوث هذه التباينات ونشأتها، ولكننا هنا بصدد رصد أثر هذه التباينات في علم التفسير، ولسنا بصدد رصد نشأة التباينات ذاتها، فهذا الأخير يحتاج إلى مجلدات لكي تغطيه، فضلا عن أن يُناقش في بحث من ورقات محدودة، ولذلك فإن التواريخ المذكورة في حدود مراحل التطور الكيفي([1])هي تواريخ تقريبية أغلبية وليست مُحدّدَة، بل الجزم بأنها محدد يُوقِع في تضارب وإشكالية وجود أنماط من التفاسير لا تندرج تحت هذه المرحلة إن حُددت بزمن، وإنما تدخل هذه الأنماط تحت المرحلة من حيث جانبها الكيفي النوعي وليس الزمني.

والله وحده من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل

كتبه

د / عبدالله رجب موسى

عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر

---

[1] كما في مراحل المبحث الرابع

فهرس بأهم المصادر والمراجع

١ اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم- محمد إبراهيم شريف- دار السلام- ط١- ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢ الإتقان في علوم القرآن- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي- ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٣ استدراكات على تاريخ التراث العربي(٢/٢٣) الدكتور حكمت بشير ، الناشر: مجمع الفقه الإسلامي – دار ابن الجوزي ١٤٢٢ – ٢٠٠٢.

٤ تفسير أتباع التابعين- د/خالد يوسف الواصل- مركز تفسير- ط الأولى- ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

٥ تفسير التابعين- عرض ودراسة مقارنة- د. محمد بن عبدالعزيز الخضيري- دار الوطن للنشر- ط الأولى- ١٤٢٠هـ.

٦ التفسير بالمأثور في مختلف العصور -دراسة مقارنة- حده وحقيقته ودفع الشبه عنه- د. محمد بن عبدالله الخضيري- مجلة تبيان للدراسات القرآنية- العدد: ٢٥- ٢٠١٦م.

٧ التفسير والمفسرون- الدكتور محمد السيد حسين الذهبي- مكتبة وهبة، القاهرة.

٨ التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا- محمد بن رزق بن عبد الناصر بن طرهوني- دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية- ط الأولى، ١٤٢٦ هـ.

٩ التفسير ورجاله- محمد الفاضل بن عاشور- مجمع البحوث الإسلامية- ١٣٩٠ – ١٩٧٠

١٠ التيسير في قواعد علوم التفسير- محي الدين محمد بن سليمان الكافيجي- ت : د.

مصطفى محمد حسين الذهبي – مكتبة القدسي– ط الأولى– ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

١١ جدل التفسير اللغوي السياقي الإشاري– محمد يحيى جادو– دار الحرم للنشر والتوزيع– ط الأولى– ٢٠٢٢.

١٢ الحيوان– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ– ت/عبد السلام محمد هارون– دار الجيل – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

١٣ ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب (تاريخ ابن خلدون)– عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون– ت/خليل شحادة، دار الفكر، بيروت– ط الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٤ سؤالات الصحابة للرسول صلى الله عليه وسلم واستشكالاتهم في التفسير– نورة بنت خالد العرفج– مركز تفسير– ط الأولى– ١٤٣٩هـ– ٢٠١٨.

١٥ العجاب في بيان الأسباب– أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني– ت/ عبد الحكيم محمد الأنيس– دار ابن الجوزي.

١٦ غاية النهاية في طبقات القراء– شمس الدين أبو الخير ابن الجزري– مكتبة ابن تيمية– عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

١٧ الفكر الديني في مواجهة العصر–دراسة تحليلية لاتجاهات التفسير في العصر الحديث– ط٢– دار العودة– بيروت–١٩٧٩.

١٨ قانون التفسير بالمأثور– أ.د/ أحمد بن فارس السلوم– دار طيبة الخضراء– ط الأولى– ١٤٤٢هـ–٢٠٢١هـ

١٩ محاضرات في علوم القرآن– غانم قدوري– دار عمار– ط الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.

٢٠ المحصول- أبوعبدالله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي- ت/ د طه جابر العلواني- مؤسسة الرسالة- ط٣- ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢١ مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر- د. مُساعِدُ بن سُلَيْمَان بن نَاصِر الطَّيَّار- دار ابن الجوزي-١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٢ مقدمة تفسير الدر المنثور للسيوطي بين المخطوط والمطبوع- د/ حازم حيدر- مجلة البحوث والدراسات القرآنية- العدد: ١.

٢٣ مناهل العرفان في علوم القرآن- محمد عبد العظيم الزُّرْقاني- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه- الطبعة الثالثة.

٢٤ موسوعة التفسير المأثور- مركز الدراسات والمعلومات القرآنية- بمعهد الإمام الشاطبي- دار ابن حزم – بيروت- ط الأولى، ١٤٣٩ – ٢٠١٧.

٢٥ نظرات في التفسير بالمأثور- خالد بن عثمان السبت- دار طيبة الخضراء- ط الأولى- ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

فهرس الموضوعات

المقدمة ١٨٠
التمهيد ١٨٣
تعريف ببعض مفردات البحث ١٨٣
أولا : تعريف التطور: ١٨٣
ثانيا : تعريف التفسير: ١٨٣
المبحث الأول : التطور من تفسير المفردات والغوامض لتفسير الطائفة من الآيات. ١٨٦
المطلب الأول: تفسير الغوامض والمفردات ١٨٦
المطلب الثاني: تفسير الطائفة من الآيات. ١٨٩
المبحث الثاني : التطور من الأجزاء التفسيرية لبعض السور/ للتفسير الكلي الاستيعابي ١٩٣
المطلب الأول: الكتابة الجزئية للتفسير والأجزاء التفسيرية. ١٩٦
أولا: الكتابة الجزئية للتفسير ١٩٦
ثانيا: الأجزاء التفسيرية لمفسر واحد: ١٩٨
ثالثا: الأجزاء التفسيرية لمتعددٍ من نُسَخِ وصحائفِ التفسير: ٢٠٠
المطلب الثاني : التدوين الكلي الشامل للتفسير ٢٠٤
أولا: التدوين المتكامل للتفسير: ٢٠٤
ثانيا: التدوين الكامل الشامل للتفسير: ٢٠٦
المبحث الثالث: التطور من التفسير بالمأثور للتفسير بالرأي ٢٠٨
توطئة: ٢٠٨
المبحث الرابع : التطور من تفسير المعاني إلى التفسير الزائد على المعاني. ٢٢٣
ثانيا: مرحلة تفسير المعنى والقدر الزائد على المعنى. ٢٢٥
ثالثا : مرحلة العناية بالقدر الزائد على المعنى فقط ٢٢٦
تَتِمّـــــة ٢٢٧
الخاتمة ٢٣٠
فهرس بأهم المصادر والمراجع ٢٣١
فهرس الموضوعات ٢٣٤